

دستخط
درخواست

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِجَانِهِ مَا أَغْطَمَ شَانَهُ لَا يَجِدُ وَلَا يَنْصُورُ

وَالْإِيْتِجُ وَلَا يَتَغَيَّرُ لَعَنَ إِلَى عَنِ الْجَنَسِ وَالْجَبَابِ

جَعَلَ الْكَلْبَاتِ وَالْخَزِيَّاتِ الْإِيمَانَ بِهَيْبَتِهِ

لَعَنَ الْمُتَصَلِّفِينَ وَالْأَعْتَصَامَ بِحَبْسِهِ

الْوُفُوقِ وَالْقَصُورَةِ وَالسَّلَامَ عَلَى مَنْ

بَعَثَ بِاللَّيْلِ الْإِلَهِي فِيهِ شِفَاءٌ

کحل علی و علی آلہ واصحابہ الذین ہم

مقدمات الدين وحج الهداية واليقين

اما بعد فهذه رسالتي في صناعة الميزان

سَمِيحًا بِالسُّلُوكِ الْعِلْمِ وَاللَّهُمَّ اجْعَلْهُ

بین المثنون کاشمشیرین النجوم

العلم النور وهو الحاضر عند المدرس

یا حق اے من اجل البدیہیات کا نور

والسرور نعمتی حقیقہ عسیر حد آ

[illegible]

۱۱

و حکم والا فقصور ^بافرج و هما النوعان

[illegible]

من الادراك ضرورية لغسم الاحجبر في

۱۹۲۸

النصوف تغلق بكل شيء ومهنا شك

حکام کائنات : فرشتوں (ملائکے) کی سربراہی میں
 تقدیر و تقدیر کو مقررہ وقت پر تکمیل
 حاصل ہونے والی حالت
 حیات : حیات و حیات کی صورت میں
 عالم : عالم و عالم کی صورت میں

مشہور و سہولان العلم و العلوم متحدان

بالذات فاذا تصورنا التصديق فهما

[illegible]

واحد وقد سلمتم انهما متخالفان حقيقة

وَحَلَّ عَلَيَّ مَا تَفَرَّدْتُ بِهِ إِنْ لَمْ

فنی

في مسئلة الاتحاد بمعنى الصورة العلمية
سورة ذن ان علمه و كعلمه فيكون العلم ٥ هو ٥ ٥
صورة في صلا ١٢

فانها من حيث الحصول في الذهن

معلوم ومن حيث القياس به يعلم ثم بعد

التفقيش يعلم ان تلك الصورة انما صار

علم الان الحاله الادراكية قد خالطت
المتعارفين في علمك
المنقورة روح

بوجوده بالانطباع في خلطار الباطن اتحاديا

كالحال ذو قية بالمد وقات فصارت

صورة ذوقية والسمعية بالسموعات وهكذا
و كعلمه و كعلمه فيكون العلم ٥ هو ٥ ٥
صورة في صلا ١٢

و كعلمه و كعلمه فيكون العلم ٥ هو ٥ ٥
صورة في صلا ١٢
و كعلمه و كعلمه فيكون العلم ٥ هو ٥ ٥
صورة في صلا ١٢

[illegible]

التعريف أن زيد من عدد الاصل وكل عدد من

احدهما الزيد من الاخر فزيادة الزائد

بعد الضم جميع احاد الزيد عليه فان المبدأ

لا ينص عليه الزيادة والا وسطا عطفاً ^{لن} متوالياً

فح لو كان الزيد عليه غير متناه يلزم

العدد

الزيادة في جانب عدم التناهي وهو بطونناهي

مقدور

ليتلزم تناهي المحذور ومقدور العلم

المراد بالمراد

التصور من البصر بدقيق وبالعكس لا

در سینه روحانی
 به این جهت که در سینه روحانی
 به این جهت که در سینه روحانی
 به این جهت که در سینه روحانی
 به این جهت که در سینه روحانی
 به این جهت که در سینه روحانی
 به این جهت که در سینه روحانی
 به این جهت که در سینه روحانی

المعرف مقول في التصور متساو والسنة

فبعض كل واحد بهي وبعضه لطيف

والبسيط لا يكون كاسبا فلا بد من ترتيب

امور الالكتساب وهو النظر والفكر وهما

شك خطبة متقرا طوهوان المط

اما معلوم فالطلب تحصيل الحاصل

اما مجهول فكيف الطلب واجب بمعلوم

من وجه ومجهول من وجه فعاد قائلا

الوجه المعلوم معلوم والوجه المجهول مجهول

وحال ان المجهول ليس مجهولا مطلقا حتى

يتضح الطلب فان الوجه المعلوم وجه الاثر

ان المطلوب الحقيقة المعلومه ببعض

اعتبار التباين واليس كل ترتيب

قصة

مفيدا ولا طبعيا ومن ثم يري الاراء مشا

فلا بد من قانون عام من الخطا فيه وهو النطق

ومنه المعقولات من حيث الاتصال

الشيء المطلوب
الشيء المطلوب

يسمى مطلباً أو أمناً المطلب أربع ماوأي

وهل ولم فما يطلب التصور حسب شرح الاسم

فهي شارحة أو حسب الحقيقة فحقيقة وائي

يطلب الميزة بالذاتيات أو بالعوارض

وهل يطلب التصديق بوجود شيء وفي نفسه

فهي سيطرة أو على صفة ممكنة ولم

يطلب الدليل لمجرد التصديق أو

للامر بحجب نفسه واما مطلب سن وكم

وكيف واين ومتى فهي اما قنابات للا

او مندرجة في الجهل المكتبة

ومعالتقد مهابطها فان الجحول المطلق

يتمتع عليه بالحكم قيل فيه كرم فهو كذب وحله

انه معلوم بالذات ومجهول مطلق بالعرض

فالحكم وسببه بالاعتبارين وسببه

الافادة انما يتم بالادلة منها عقليه

فانما يتم بالادلة منها عقليه

ذاتية ومنها وصغية يجعل جاعل ومنها طبعية

باجداث طوعه وكل منها لفظية وغير لفظية

واذا كان الانسان مدني الطبع ككثير الاقطار

الى التعلم والتعلم واما كماله وكانت اللفظية

الوضعية اعمها واسهلها فلهذا الاعتبارون

بهنا تبين ان الالفاظ موضوعه للمعاني

من حيث هي في دون الصور الذهنية او

اخارجية كما قيل قد الالفاظ على ما وضع له

من الالفاظ كقولنا لا نعلم
لكن الالفاظ كقولنا لا نعلم
من الالفاظ كقولنا لا نعلم

من تلك الحشية مطابقة وعلى عتبة

وهو لازم لها في المركبات وعلى الخارج

الترام والابن علاقة مصحح عقلة او غير

فيل الالترام مجوز في العلوم لانه عظمي

تقضى بالتضمن وتكررها المطابقة ولا عكس

واما التضمنية والالترامية فلا لزوم بينهما وكونه

ليس غير ليس مما سبق الذن اليه

تجزيها لافراد والتركيب حقيقة للفظ

لأنه ان دل سسزة على غير معناه فمركب

ويسمى قولاً ومولفاً والافمفرد وهو البكان

مرأة لتعرف الغير فقط فاداة واحق ان

الكلمات الوجودية منها فان كان مثلاً

معناه تكون الشيء شيئاً لم يذكر ليعتبر

كلمات لتصرفها ودلالة لها على الزمان

والافان دل بهية على زمان فكلية وليس

كل فعل عند العرب كلمة عند المنطقيين

فان

فَانْخَوِشِي فَعْلٌ وَّيَسْ لَكَلَّةٌ

لَا حَتْمَالَهُ الصَّدَقِ وَالْكَذِبِ بِخِلَافِ مِثْلِي

(٤٨)

وَالْأَفْوَاسُ مِنْ خَوِشِ أَمْرٍ الْحَاكِمِ عَلَيْهِ وَقَوْلِهِمْ

مَنْ عَرَفَ حِرْدَ صَرْبٍ فَعَلَّ مَاضٍ لَا يَرُدُّ

يَكُنْ عَلَى لَفْسِ الصَّوْتِ لَا عَلَى مَنَاهِ وَالْمُخَضَّنِ

هَوْنُهُ وَالْأَوَانِ حَسْرِي فِي الْمَهْمَلَاتِ الْيُضْ

وَالْيُضْ أَلْ أَحَدُ مَعْنَاهُ فَعْلٌ تَشْخِصُهُ حَزْبِي وَبِخِلَافِهِ

وَالْمَقْصُرَاتِ وَالْإِشَارَاتِ فَاِنْ الْوَضْعُ فِيهَا

هذا هو الوجه الذي هو في الأصل من قولهم لا يرد ما مضى من حرد صرب فعمل ما مضى لا يرد
والوجه الثاني هو في الأصل من قولهم لا يرد ما مضى من حرد صرب فعمل ما مضى لا يرد
والوجه الثالث هو في الأصل من قولهم لا يرد ما مضى من حرد صرب فعمل ما مضى لا يرد
والوجه الرابع هو في الأصل من قولهم لا يرد ما مضى من حرد صرب فعمل ما مضى لا يرد
والوجه الخامس هو في الأصل من قولهم لا يرد ما مضى من حرد صرب فعمل ما مضى لا يرد
والوجه السادس هو في الأصل من قولهم لا يرد ما مضى من حرد صرب فعمل ما مضى لا يرد
والوجه السابع هو في الأصل من قولهم لا يرد ما مضى من حرد صرب فعمل ما مضى لا يرد
والوجه الثامن هو في الأصل من قولهم لا يرد ما مضى من حرد صرب فعمل ما مضى لا يرد
والوجه التاسع هو في الأصل من قولهم لا يرد ما مضى من حرد صرب فعمل ما مضى لا يرد
والوجه العاشر هو في الأصل من قولهم لا يرد ما مضى من حرد صرب فعمل ما مضى لا يرد

والكان عاماً لكن الموضوع له خاص على ما هو

التحقيق ^{على وجهه} زيدونه ثبوتاً ان لتساوت افراده
^{التي هي موضوع الاستغناء}

في الصدف والافشك وحصر والتفاوت

في الاوليه والاولوية والثقة والزيادة ولا تسليك
^{لأنه لا يمكن من ذلك}

في المليات ولا في العوارض بل في الصاف

الافراد بها فلا تسليك في الحسم ولا في السواد
^{لأنه لا يمكن من ذلك}

بل في اسود وممكن كون احد الفردين

اشد انة بحيث يبرع منه العقل معبوتة
^{الوهم}

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل العلم نوراً
والعلماء أئمةً مهتدين

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

بأن يكون موضوعا للمعنى لم يغفل عنه
ووضع الآخر من وضع لكل شيئا في وقت
أحد قصد الوضع لكل شيئا في وقت
الآخر لا بد منه وهو ما قصدنا في هذا
صحيح المفعول

بان يكون موضوعا لغنى لم يغنى عنه
 و وضع الآخر من وضع كل شيئا في ذات
 واحد فبعد الوضع لكل منهما خرج حقيقته
 والحق بالذات ليس موضوعا للغير بالذات
 خرج الموضوع لا ذاك ان موضوعا
 وضع الآخر

بان يكون موضوعا لغني لم يغني عنه
 ووضع الآخر من وضع لكل شي في ذات
 واحد فقيده الوضع لكل شي خارج حقيقته
 والمجاز لا يلائم موضوعا لقيده بالغير
 صرح المصنف لانه اذا كان موضوعا لـ
 وضع الفظ استدار بل وضع اللفظ

بان يكون موضوعا لغنى لم يغنى عنه
 و وضع الآخر من وضع كل شيئا في ذات
 واحد فعبارة الوضع لكل شيئا خارج حقيقة
 والمجاز لا يدرك موضوعا لغيره لا يغنى
 صحيح السؤال لا بد ان كان موضوعا له
 وضع اللفظ استدارا من وضع اللفظي ثم تم
 السؤال الذي كان غنى له

الوسم امثال الاضعف وتجلد اليها حتى ان

الاوليام العامة تذهب الى انه متالف منها

فافهم وان كثر فان وضع لكل ابتداء

مفتخر و باحق انه واقع حتی بین

الفدین ککن الا عموم فیہ تحقیق

والتحليل قبل من اشتكر والآفاق

فی الثانی منقول شرعی اوسر فی خانہ

اوعام قال سیبویه الاعلام

الحمد لله الذي جعل العلم نوراً
والعلماء أئمةً مهتدين
والعلماء أئمةً مهتدين
والعلماء أئمةً مهتدين

منقولات خلافا للجمهور والاعنفه ومجاز
منقول من قوله تعالى
ولا بد من الكانت شيئا فاستحارة واللا

فجاز مرسل وحصرناه في اربعة وعشرين

نوعا لا يشترط سماع اجزئات نعم يجب

سماع الواو اعلامة الحقيقة التاورد والعرائن
من قوله تعالى
ولا بد من الكانت شيئا فاستحارة واللا

القرنية علته المجاز الاطلاق على الاستحالة

والاستعمال اللفظي في بعض التسمي كالداية
من قوله تعالى
ولا بد من الكانت شيئا فاستحارة واللا

على احوار النقل والمجاز اولى من الاشارة

والمجاز

والحي زاولي من الثقل المجاز بالذات انما هو في الاسم

۲۰۰
واق

والمركب ان صح السكوت عليه فتمام

خبر وقضية ان قضية الحكاية عن الواقع

ومن ثمه يوصف بالصدق والكذب بالضرورة

فقول القائل كلامي هذا كاذب ليس بخبر

لان الحكاية عن نفسه غير معقول واحق انه

بجميع اجزاء ما خوفي جانب الموضوع

ترجمة

فانسته ملحوظة مجمل هي المحكي عنها ومن

تعلق الايقاع بها ملحوظة تفصيل هي الحكاية

فانخل

من هذا ما يروى في بعض النسخ
 من غير ما ذكره في المتن
 من غير ما ذكره في المتن
 من غير ما ذكره في المتن

فانخل الاشكال جميع تقاضيه وتطيره

ذلك قولنا كل جملة فانه حتم من جملة كل جملة

فالحكاية محكي عنها فتامل فانه جذرا صم

والافان شانه امر وبني وتشي وتري

واستفهام وعبر ذلك وان لم يصح

فناقض منه تفيدني امتراجي وغيره من المفهوم

ان حوز العقل لكثرة من حيث تصور فكملي

متمم كالكلية بالالفرضية اولا كالنواب

قال
 الشيخ جعفر
 الشافعي
 العقل على لغة معان
 فيقال كل ما يكون مفهوما
 بالفعل على نفس شئ الانسان
 ولما كان ان يكون في بصره ولم يبرح
 انهم موجودون على ذلك لولا انهم لا ينفك
 من فطرته ان يقال على غير ما ذكره في المتن
 ان سبب بول عليه ذلك هو الحكي
 المستعمل في المنطق وما يشبهه من
 منع كون زفره معلوم في

والمكن والآ مجزئ فمحوس الطفل في سبأ

الولادة و الشيخ الضعيف البصر والصورة ^{شأن} _{الشيء}

أخيلة من البيفة المعينة كلها جزئات

لأن شيئا منها لا يجوز العقل تكثرا على

سبيل الاجتماع وهو المراد بهنا شك مشهور

وهو أن الصورة ^{من} _{الشيء} أجنبية ^{من} _{الشيء} الزايرة

والصورة ^{من} _{الشيء} أصلة منه في أدنان

طالفة ^{من} _{الشيء} تصور ^{من} _{الشيء} كلها متصادفة ^{من} _{الشيء} فإن التحقيق

ان

لأن اللازم له لا يمتنع مع وجوده
أما على وجوده فيحقق لا يمتنع
الشيء والاشياء كونه
فيكون كونه

ان حصول الاشياء بانفسها في الوجود

لا باسبابها وامثالها ^{مط} تلك الصورة

تكثر ومن بينها يستبين كون الجبري ^{المحص}

محمولا وهو الحق ولا يجاب بان المراد صدقها

على كثيرين هو بطل فيها ومنشتر عنها والاركان

ان لها اظلالا متعددة لا انبساطا ^{المط} متعددا

والثاني لان المستأدق ^{شع} للشيء الاثر

والظلية ايضا فان الاتحاد من الطرفين

المركب يكون مركبا يحقق محمولا لا حقيقة
الحق في الدنيا فيكون لها مميزات
شأنه ان يكون كمالا في ذاته
بما هو مركب من ذاته واما
فانها الطبع هو
الاستمرار

منه كمالها هو وجوده والوجود له ذاته
فانها كمالها هو وجوده والوجود له ذاته
انها كمالها هو وجوده والوجود له ذاته
انها كمالها هو وجوده والوجود له ذاته
انها كمالها هو وجوده والوجود له ذاته

بل الجواب ان المراد اكثر المفهوم بحسب الخارج

فالمصورة احاصلة من زيد باعتبار الازمان

يستحيل ان تكثر في الخارج بل عليها هوية

زيد واما الكليات الفرصة والمعقولات

الثانية فلعدم اشتغالها على الهندية

لانقيض العقل بـ رنصر رما عن تجويز كثر

في الخارج حتى قيل ان الكليات الفرصة

بالنسبة الى الخالق الموهوبة كليات بذرا

الكليات

سنة
ما رنصر في كل وجهة مفهوما
من الخلق الكليات الفرصة
انها لو وحدث في الخارج
كانت مفهوما
وورد او من
معها الكليات
باعتبارها
مستجيبة
بقرنة

الكلية والجزئية صفة ^{للم} معلوم وقيل صفة
العلم والجزئية لا يكون كاسبا ولا مكشبا
وقد يقال لكل منسج تحت كل واحد يخص
بالاضافي كالأول بالحققي ^{نفس} الكلية
ان تضادها كلية فمتساويان والآ
فمعارفان كان كلية متمبا لسان والكل
جزئيا فاما من الجانبين فاعم واخص وجه
او من جانب واحد فقط فاعم واخص مطلقا

وذكر من العلوم وقيل صفة
العلم والجزئية لا يكون كاسبا ولا مكشبا
وقد يقال لكل منسج تحت كل واحد يخص
بالاضافي كالأول بالحققي ^{نفس} الكلية
ان تضادها كلية فمتساويان والآ
فمعارفان كان كلية متمبا لسان والكل
جزئيا فاما من الجانبين فاعم واخص وجه
او من جانب واحد فقط فاعم واخص مطلقا

اعلم ان نقیض کل شیء رفعه نقیض المتساوی
متساویان والافتقار قافی الصدق فلیزیم
صدق احد المتساویین بدون الاخر هذا خلف
وبهنا شک محتمل وهو ان نقیض التصادق
رفع لا صدق التفارق وربما یکون نقیض
المتساویین محالاً فرد له فی نفس الامر
کتقالیز المفهومات الشاملة فیصدق
الاقل دون الثانی وما فی سبیل ان
صدق

صدق السلب على شيء لا يقتضي وجوده
وحينئذ رفع التصديق يستلزم صدق التفارق
فبعد تسليم انما نعلم اذا كانت تلك المفهومات
وجودية كالشيء والمكن اما اذا كانت سلبية
كلا شر كالحاكم ولا اجتماع التقيضين فلا امتناع لك في
فلا جواب الاتخصيص الدعوى اخير فالض
تلك المفهومات هذا ونقيض العلم والاحكام
مطلقا بالعكس فان استواء العام منزوم

انتقاء الخاص والعكس تحقيقا لمعني

العموم وشكك بان الاجتماع النقيض لهم

من الانسان مع ان بين مقضيها بتاسا

والذي يمكن العام من الممكن الخاص

فكل لا يمكن عام لا يمكن خاص وكل لا يمكن خاص

اما واجب او مستحب و كل شيء ممكن عام فكل ممكن عام

ملک عام و الجواب بامریں التحصیل و بہن

تَقِيضِي الْأَعْمَ وَالْأَخْصَ مِنْ وَجْهَتَيْنِ حَزْ

کامیابان

كالمبتاسنين وهو التفارق في الجمل لان بين

العينين تفارقا بحيث لا يصدق عين احدهما

احدهما لصدق لغيره الا ان سره قد تحقق

في ضمن التباين الكلي كاللأحمر والأخضر

والإنسان والالواناطق وقد تحقق في ضمن العموم

من وجه كالأبيض والالوان والحد والحجر

وهنا سؤال وجواب على طبق ما مر ثم الكلي

اما حقيقة الافراد او داخل فيها تمام

عين

مشترك منها وبين نوع آخر ولا يقال لها

ذاتيات وربما يطلق بالذاتي بمعنى الداخل

أو خارج مختص بحقيقة أو لا ويقال لها عرضيات

أجمهورية على أن العرض عرضي وليس المحل

حقيقة قال بعض الفضلاء طبعه العرض

لا بشرط شي عرضي وبشرط شي المحل وبشرط

لا شي العرض المقابل للجوهر ولذا

صح النسبة أربع والماذراع ومن ثم

قال

قال ان المشتق لا يدل على النسبة ولا على

الموصوف لا عام ولا خاص بل معناه هو القدر الناقص

وحده وبذا هو اتحى ويؤيد وما قال ابن سينا وجو

الاعراض في الفقهها هو وجودها

لها بها فالكليات خمس الاول الجنس

هو كل مقول على شئين مختلفين بالحقائق

في جوابها هو فالكان جوابا عن الجاهلية جميع

المشاركات والافعال وهما مباحث

تقريب

يرد من المشتق ان يبرم ان يكون النقص النسبة كذا
بين الخططين مثلا وجودا بهذا الخطا وجودا بالثاني
والخطا انما هو نسبة بين شيئين
يقول علماء الجبر ان لم يبرم كذا في وجودها
وجودا بين كذا في م قيام عرض واحد ممكن في الموضع
من تراجم في مبرم ما به بالمال في النظر في الموضع
ان الخطا انما هو نسبة بين شيئين
فرقة واحدة انما يكون في م
حيث انما في مبرم كذا في م
فقط الجنسية هي والذ
لم يعبر كنهه

الاول ان ما هو سؤال عن تمام

الماية المحقة ان اقتصرت فيه على

امر فجاب بالنوع او احد التام ^{عظم}ون

متسام الماية المشتركة ان تجمع بين امور

فجاب بالنوع كانت متفقة ^{لحقيقة} وبأسل

كانت مختلفا ومن ههنا لقيت شرح

عدم امكان جنسين في مرتبة واحدة

لما ^{في} واحدة الثاني ان وجود

هو وجود النوع فيها وخارجا فهو محمول
عليه فيها ومثلا، ذلك ان الجنس

ليس له تحصل قبل النوع والكا
نت

القبليّة لا بالنزاع فان اللون مثلا

اذا اخطرنا بالبال فلا يقع تحصل

شي متقرر بالفعل بل يطلب

في اللون زيادة حتى يستمر روا ما
بالفعل

طبيعة النوع فليس يطلب فيها تحصل

معناه بل تحصل الاستثارة الثالثة

لأنه ما الفرق بين الجنس والمادة فإنه

يقال للجسم مثلاً أنه جنس للإنسان فهو

محمول وإنه مادته فهو جسم يحمل عليه

فنقول باسم المأخوذ بشرط عدم الزيادة

ماده وبشرط الزيادة نوع وبشرط

المأخوذ

شيء بل كيف كان نوع

الف معنى مقوم داخل في جملة

تَحْصُل

تَحْصُلُ مَعْنَاهُ جَنْسٌ فَهُوَ مُجْهُولٌ بَعْدَ

لَا يَدْرِي أَنَّهُ عَلَى أَى صُورَةٍ وَمُجْهُولٌ

عَلَى كُلِّ مَجْمُوعٍ مِنْ مَادَّةٍ وَصُورَةٍ وَحَدٍّ

كَأَنَّ أَذْوَاقًا وَبِذَاعَامٍ فَيَمَازَاتُهُ،

مَرْكَبٌ وَمَا ذَاتُهُ بَسِيطٌ لَكِنْ فِي

الْمَرْكَبِ تَحْصِيلٌ مَعْنَى الْجَنْسِ عَسِيرٌ

وَدَقِيقٌ وَفِي الْبَسِيطِ تَفْخِخُ الْمَادَّةِ مُتَغَيَّرٌ

مُشْكَلٌ فَإِنْ أَجْزَأَ الْمَتَعَيَّنِ وَلَعَيْنِ

البسم امر عظم هذا هو الفرق

بين الفصل والصورة ومن ههنا

ستمعهم يقولون ان الحسن ما هو

من المادة والفصل ما هو من

الصورة الرابع قالوا ان الكلبي جنس

للخمسة فهو اعم من الحسن مما

وحله ان كلية الحسن باعتبار الذات

وجنسية الكلبي باعتبار العرض و

اعتبار

وهو مما في وجهه من ان يكون من جنس
الخارجية سم له وعلية محض الوجود من جنس
اعتبار الحمد والحد والحد فانه ليس له حد وحقار
الشيء الواحد فله لزم ان لا يزاوئنا
فلو كان لما امر او عطية العظم
لقد تعارضت حكمه فانه
رقيق
رحمة

واعتبار الذات غير اعتبار العرض

وتفاوت الاعتبار تفاوت الأحكام

ومن هنا تبين جواب ما قيل إن الكلي سرودن نفسیه

غيره وسلب الشئ عن نفسه محال نعم

يلزم كون حقيقة الشئ عينا له وخارجا

عنه لكن لما كان باعتبارين فلا محذور

ومن ثمه قيل لو لا الاعتبارات

لبطلت الحكمة الخامسة قيل الكان

الى حصصها النوع وقد عتال على المنا
المقول عليها وعلى غيرها بحسب
جواب ما هو ثولا اوليا الاول المحققى

والثاني الاصنافي وبينهما عموم من وجه
وقيل مطلقا وهو كما يحسن اما مفرد
مباين او مرتب اخص الكل السافل
واعلم ان الكل العالي والاحص
الاعم المتوسط والان الحسب يتبعها اعتبارا

[illegible]

العموم والنوعية باعتبار الخصوص

يسمى النوع السافل نوع الا انواع

والجنس العالي حسب الاحتاس

الثالث الفصل وهو المقول في جواب

امي شي هو في جوهره وكل ما لا احسن له كالجود

لا افضل له فان ميز عن مشترك الجنس

القريب فقريب او البعيد فبعيد له نسبة

الى النوع بالتقويم فيسمى مقوما له

وكل

مع الوجود لا احسن له اصله والا فاما ان يسمي بالعموم
فليس كل صفه تميز لكن لا يكون ذلك في صفه تميز بل يكون
صفه لا يراه اخر اذ لا يميز تميزا في ذاته فاما اذا اريد
فقد تم اضماع النقصان وادرك على ما هو متضمن في الصفه
انه ان الله كرم ان يكون في صفه تميزه فانه لم يميز
بذلك في صفه تميزه بل كونه في ذاته لا يميز في صفه تميزه
التي هي حركه كانت في صفه تميزه بل كونه في ذاته لا يميز
في صفه تميزه فانه لم يميز في صفه تميزه بل كونه في ذاته لا يميز
في صفه تميزه فانه لم يميز في صفه تميزه بل كونه في ذاته لا يميز
في صفه تميزه فانه لم يميز في صفه تميزه بل كونه في ذاته لا يميز

وكل مقوم للعالی مقوم للسا فل ولا عكس

والی الحسن بالتقسیم فیما مقسما

له وكل مقسم للسا فل مقسم للعالی

ولا عكس قال الحكماء الحسن ابراهیم

لا یحصل الا بالفضل فهو علة فلا یكون

فضل حسن حینا للفضل ولا یكون

لشی واحد فضلا نقریان و

لا یقوم الا لنوع واحد والیقارن

وانما يجب لو كان ذلك العام مقوماً

له والثاني ما يستخرج لي وهو ان الكل

كما يصدق على واحد من افراده يصدق ^{على}

كثيرين افراده يصدق واحد مجموع الانس

والفهرس حيوان فله ففسلان قرسان

لا يقال يلزم صدق العلة على

المعلول المركب لانه مجموع الماد

والصورة وهو محال لان الاستحالة

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or a note, appearing as a dark, dense scribble on the right side of the page.

23

بالذات فلا يكون تمكنا فته بروح
ان وجود اثنين يستلزم وجود ثالث
وهو المجموع وذلك واحد لا يقان على
يلزم من تحقق اثنين تحقق امور
غير مشابهة لانه يضم الثالث تحقق
الرابع وبذلك الماتعوال الرابع اباري
فانه حاصل باعتبار شي واحد من
والسلسل في الاعتباريات منقطع
بالفصل لا بغيره

فافهم الرابع الخاصة وسواها خارج
المقول على ما تحت حقيقة واحدة نوعية
او جنسية شاملة ان عمت الافراد
والا فغير شاملة الخامسة العرض العام
وسواها خارج المقول على مخالفات مختلفة
وكل منها ان امتنع الفكاكه عن
المعروض فلازم والا فمقارن
يزول لسبب علة او لبطو او لانهم اللازم

اما ان استغنى الفعالة عن الماهية

مطلقا لعلها اوضروية ليسى لازم الماهية

او بالنظر الى ^{الماهية} الوجودين خارجي اذ

وليسى الثاني معقولا ثانيا والدوام لا يخلو

عن لزوم سببي بل لمطلق الوجود

وغل ضروري في لوازم الماهية

والحق الا فان الضرورة لا لعل حتى

يجب وجود العلة اولا كوجود الواز

اصل الملازمة فتسلسل اللزومات

وخله ان اللزوم من المعالي ..

الاعتبارية الاثر اعينه التي

ليس لها تحقق الا في الذهن

بعد اعتباره فيقطع بالقطاع الاعتبار

لعمم ثابا ومنعها متحقق وذلك

هو الحافظ النفس الامرية للاثر اعيا

مثنائية او عسر مثنائية فتسلسل

مثنائية او عسر مثنائية
في الحافظة
والاوقات

فیہا لیس سال صادق مردم
 المونوع فقد برزخا منہ مفہوم کلی
 یسی کلیا منطقیا و معروض
 ذلک المفہوم بسی کلیا طبعیا و مجموع
 من العارض و المعروض یسی کلیا
 عقلیا و کذا الکلیات خمس منہا
 منطقی و طبیعی و عقلی ثم الطبعی
 له اعتبارات ثلثہ بشرط و یسی

و عوارض و بذلک الخصوص و ان کان لیس بہ تعالیٰ فہو فی العینہ کریمہ ہی کا
 و عوارض و بذلک الخصوص و ان کان لیس بہ تعالیٰ فہو فی العینہ کریمہ ہی کا
 و عوارض و بذلک الخصوص و ان کان لیس بہ تعالیٰ فہو فی العینہ کریمہ ہی کا
 و عوارض و بذلک الخصوص و ان کان لیس بہ تعالیٰ فہو فی العینہ کریمہ ہی کا
 و عوارض و بذلک الخصوص و ان کان لیس بہ تعالیٰ فہو فی العینہ کریمہ ہی کا
 و عوارض و بذلک الخصوص و ان کان لیس بہ تعالیٰ فہو فی العینہ کریمہ ہی کا
 و عوارض و بذلک الخصوص و ان کان لیس بہ تعالیٰ فہو فی العینہ کریمہ ہی کا
 و عوارض و بذلک الخصوص و ان کان لیس بہ تعالیٰ فہو فی العینہ کریمہ ہی کا
 و عوارض و بذلک الخصوص و ان کان لیس بہ تعالیٰ فہو فی العینہ کریمہ ہی کا
 و عوارض و بذلک الخصوص و ان کان لیس بہ تعالیٰ فہو فی العینہ کریمہ ہی کا

مجرد وبشرط شي وليسى ~~مطلقا~~

ولا بشرط شي وليسى مطلقة وبى من

حيث شى هى ليست موجودة ومعدومة

ولا شيا من العوارض ففى هذه

المرتبة ارتفع التقيضان والطبعى اعم

باعتبار من المطلق فلا ينقسم

الشي الى نفسه والى غيره واعلم

ان المنطقي من المعقولات الثانية

اعلم انهم قالوا فتمت الحجة ان عدم كمال وجوده كس في
مرتبة ذات كمال وجوده ان لا توجد له سببا وجوبا
مرتبة كماله وجوده وقالوا انهم فرضوا لعله فان وجوده
تعلقا به كماله مرتبة كماله كماله ان لا يكون
وتكعدم الوجود ومن تقدم الفهم المذكور
مرتبة العلة فاحفظه
عبد الرحمن
رحمه

ومن مثله لم يذنب احد الى وجوده
في الخارج واذا لم يكن المطلق موجوداً
لم يكن العقلي موجوداً بقى المسبب
اختلف فيه مذنب المحققين ومنهم
الشيخ الرئيس انه موجود في الخارج
بمعين وجود الافراد قالوا يوجد واحد
بالذات وهو جود اثنان وهو
عارض لهما من حيث الوجود ومن

ذنب

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لولا
هداه الله لنا
بهدائه
والصلاة والسلام
على سيدنا محمد
الذي هو خير
الخلق انشا الله
العلي العظيم
والله اعلم
بما نؤمن به
والله اعلم
بما نؤمن به

وذهب نسهم الى عدمية الشغبين قال

بحسوسية اليا في اكله وهو الحق

وذهب شردة قليلة من المتكلمين

ان الموهود هو الهوتة البسيطة

والكليات منتميات عقلية وليست

شعري اذا كان زيد مثلاً بسيطاً

من كل وجه ولو حظ اليه من حيث

هو من غير نظر الى مشاركات

وبانيات حتى عن الوجود والعدم

كيف تصور منه انتزاع صور متخايرة

فلا بد لهم من القول بان للديت الحقيقي

في مرتبة تقويمه وتخصه صورتين

متعاضتين مطابقتين له وهو

قول بالمتنافيين بذات في الخلقة

والمطلقه واما الحسنة فله علم ذيب

احد المرح وجوده كماله منسلا من

في الخاتمة

المثل

المثل الا فلاطونية وبدأ مما يشنع

به عليه بل يوحى في الذهن متيسل لا

وقيل نعم وسوا الحق فانه لا حصر في النصور

منه معرف الشئ ما يحيل عليه

تصويراً محضاً او تفسيراً او لثاني

اللفظي في الاول الحقيقي فحقه بتخصيص صور

غير حاصلة فان علم وجودها فهو بحسب حقيقة

والا فحسب الاسم ولا بد ان يكون

منه معرف الشئ ما يحيل عليه
وقيل نعم وسوا الحق فانه لا حصر في النصور
المثل الا فلاطونية وبدأ مما يشنع
به عليه بل يوحى في الذهن متيسل لا

منه معرف الشئ ما يحيل عليه
وقيل نعم وسوا الحق فانه لا حصر في النصور
المثل الا فلاطونية وبدأ مما يشنع
به عليه بل يوحى في الذهن متيسل لا

المعرف اعلى فلا يصح بالمساوي معرفة^{عظم}

وبالانسي وان يكون مساويا فجب

الاطراد والانعكاس فلا يصح بالاسم

والاحض والغريف بالمثال لغريف

بالمشابهة المنقصة والحق جواز بالاسم وهو حده

ان كان المميز ذاتيا والافهورسم

وتام ان اشتمل على اجنس الغر

والاقناتض فطرح التام اشتمل

على

٥١
على الجنس وان لفصل القرين وهو

الموصل الى الكثرة ويستحسن تقديم الجنس

ويجب تفيد احدهما بالاشارة وهو

لا يميل الزيادة وان نقصان في السيط

لا يحدو قد يحده والمركب يحده وقد لا

والتحديد الحقيقي عسير فان الجنس :

مشبهة بالعرض العام والفصل

بالخاصة والفرق من الغواض ثم مبهنا

مباحث الاول ان النفس الكان مسمكان

الذين قد خلق له من حيث العقل

وجوداً مفرداً او اضافاً اليه زيادة

لا على انه معنسي خارج لا حق به بل

قيده لا اجل تحصيله ولتعيه مضمناً

فيه فاذا اصار محصلاً لم يكن شيئاً آخر

فان التحصيل ليس لغيره بل تحققه فاذا

انظرت الى احد وجده مولفاً من

عدة معان كل منها كالدور المشورة :

غير الاخر نحو من الاعتبار فمناك كثره

بالفعل فلا يحمل اسمهما على الآخر

ولا على المجموع وليس معنى احد بهذا

الا اعتبار معنى المحدود المعقول لكن اذا

لوحظ الى اسم احد هما فقي بالآخر

مضمنا فيه ووصف لوصفها لاجل التحصيل

والتعظيم كان شيئا موديا الى الصورة

الوحدانية التي للمحدود كما سبأها مثل
الحيوان الناطق في تحديد الانسان
يفهم منه شي واحد هو بعينه الحيوان
الذي ذاك الحيوان بعينه الناطق
كما ان العفد احملى لفرد الصورة
الاتحادية التي للموضوع مع المحمول
في الخارج الا ان هناك تركيب خرى
ففيه حكم وسهنا تركيب تقيدي يفيده
تقويرا

لتصوير الاتحاد فقط مجموع القصورات

المتعلقة بالأجزاء لتفصيل لا وهو الحد :

الموصل الى القصور الواحد المتعلق بجميع

الأجزاء اجمالاً وهو الحد ودفاعه شك

المرازي ان التعرف المايية اما

بنفسها او بجميع اجزائها وهو

لنفسها فالتعرف تخصيل الحاصل او

بالعوارض ولا علم بالحقيقة الا العلم بال

منه من ان العلم بالعلم هو العلم بالعلم
والعلم بالعلم هو العلم بالعلم
والعلم بالعلم هو العلم بالعلم

والعوارض لا يعطية فالاستام باسرها
باطله ومن ههنا ذهب الى بداهة التصور^{ست}
كلها الثاني التعريف اللفظي من المطالب
التصورية فانه جواب ما وكما هو جواب ما فهو تصور
الا ترى اذا قلنا الغضنفر موجود فقال
المخاطب ما الغضنفر ففسرناه بالاسم
فليس هناك حكم نغم بيان موضوعية
اللفظ في جواب بل به اللفظ موضوع
لمعنى

لمعنى بحث لفظي يقصد به اثباته بالدليل في
علم اللغة فمن قال انه من المطالب

التصديق لم يفرق بينه وبين البحث اللفظي

اللعنوي الثالث مثل المعروف كمثل نقاش

يقش شجاشخا في اللوح فالعريف لصويرة

بحث لا حكم فيه فلا يتوجه عليه شيء من

النوع لغو مناك احكامه ضمنية مثل

دعوى الحدية والمفهومية والاطراد والاعكاس

7

351
اذا عرف المركب تعريفا لفظيا لم يكن

التفصيل المستقار من ذلك

المركب مقصودا قال الشيخ الاسماء والكلم في

الالفاظ نظير المعولات المفردة التي لا تفصيل

فيها ولا تركيب اصلا ولا صدق ولا كذب بل

لا يفي المعنى والا لزم الدور وانما منه الاختصاص

فقط ولا يصح التعريف بالالفاظ

الحكم منه اجمالي وهو

اج
لان الدلالة منقولة على العلم مع انفظ
للمعنى وهذا العلم هو صوت على العلم
بالنوع لا نوعا لكل على غيره
فلا كان العلم بالشيء
موقوفاً على

الدلالة

لزم

الدور

ونفصل

في الفرق ٢٢

سنة راحة السد

۱۰
 ۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

انکشاف اللہ تعالیٰ میں اللہ تعالیٰ کی ایک

ومن تعذيب وسو المنطقي الذي يستدعي:

صوراً متعدده مفصلة و انسابه اتمایه خل

في مقتضى الحكم بالقبعة لانها من

المعاني الحرفية التي لا تلاحظ

بالاستقلال انتهى مرة لملاحظه

حال الطرفین بل انما يتعلق احکم حقیقہ

بمفاد الهيئة التركيبية وهو الاتحاد مثل افندي

Handwritten signature in Urdu script.

ثم القضية تيم بامور ثلثة ثالثها ان
اجبارية حاكبه ومن ههنا يستبين ان

الطن اذعان بـ ط والا فضا راجعا

القضية هناك الرتبة والمناخرون رعو ان ا
لشك

يتعلق بالنسبة التقديرية وهي مورد الحكم

وليس هو هنا النسبة بين بين واما الحكم

بمعنى الوقوع فلا يتعلق به الا التصديق

الاجنبى قولهم اما فهو ان التردد لا يقوم

دعنا نعلم ان الطن اذعان بـ ط والا فضا راجعا
المرجع كماله كماله لا يخطئ كالعقل الطوف
المربوع بحوزه اما ان بحوزه داخل في
ذلك الحكم ففلكه الفصل في
شرح الفصل ١٣
نعم

حقيقة ما لم يتعلق بالواقع فالمدرك
في الصورتين واحد والتفاوت في
الادراك بانه ادعائي او تزدي فقول
القدماء هو الحق مبهنا شك وهو ان
المعلومات الفلانة التي هي جميع أسرار
القضية متحققة في صورة الشك مع انها
غير متحققة على ما هو المشهور ^{على} في علم ان ^{تعضية}
بالنسبة الى تلك المعلومات كل بالعرض
فلا يلزم

٥٠
فلا يلزم تحققه كالكاتب بالنسبة

الى الحيوان الناطق اقول فيجب

ان يعتبر امر آخر لعب الوقوع وليس

الا ادراكه وذلك خارج اجماعا واخذ

الوقوع بشرط الايقاع فيصح

المجئولة الذاتية والافاده مقسم

على الايقاع والقضية ليست منتظمة

التحصيل لعب ما فاعتبار تعلق الايقاع

بالوقوع مما لا دخل له في تحصيله

هذه القضية فالحق ان قولنا زيد هو قائم

قضية على كل تقدير فانه لفظي بمعنى محتمل

للصدق والكذب فهي الشك انما

التردد في مطابقة الحكاية لاني اصل

الحكاية واحتمالها لها لعم القضاء بالمعبر في

العلوم هي التي تعلق به الازعان اذ الاحمال

في تحصيل الشك وبذا وان كان محال لم يبرح

بمعك

٥٠٠
سمك لكنه التحقيق ثم اذا كانت

الاجزاء ثلثة فحقها ان يدل عليها ثلثة

عبارت فالدال على التسمية

رابطه ولغة العرب ربما حفت الرابطة

اكتفاء بعلامات اعراية دالة عليها

دلالة التزامية فيسمى القضية ثالثة وربما

ذكرت فيسمى ثلثاثة والمذكور وان

كان اداة لكنه ربما كان في قالب

الاسم كهو ويسمى رابطه سير زمانية
واستين في اليونانية واست في الفارسية
منها وربما كان في قالب الكلمة كما
ويسمى رابطه زمانية والقضية ان حكم
فيها بثبوت شيء لشيء اولفیه عنه محلیه
والاشرطه ويسمى المحكوم عليه
موضوعاً وسعت ماد المحكوم به محمولاً
وتالياً واعلم ان مذهب المطلقين

ان

ان الحكم في الشرطة بين المقدم واللاحق

ومذهب اهل الغريب انه في اجزاء الشرط

فقد لم يند فيه بمنزلة احوال او اطراف

كذا في المفتاح قال السيد الاول
الترتيب

هو الحق للقطع لصدق الشرطية مع

كذب التالي في الواقع كقولنا ان كان

ريد حمارا كان ناسقا ولو كان اخضر هو

التالي لم يتصور صدقها مع كذب

ضرورة استلزام استقار المطلق

استقار المقيد قال العلامة الدواني

كذب التالي في جميع الاوقات

الواقعية لا يلزم منه كذب في الاوقات

التقديرية فالناهية في جميع اوقات

قدر فيها حصرية زيد ثابت له والكمات

بحسب الاوقات الواقعية مسلوقة

الاشياء في زيد قائم في طي لم يكن

لاشياء

لاستقاء القيام في الواقع وما ذكر من
الاستلزام مسلم لكن لا نعم ان ^{لمطلق}
هنا مشتق فانه الماخوذ على وجه اعم
مما في نفس الامر غاية ما يقال ان
العبارة غير موضوعه لست ادية ذلك
مطابقة ولا صرفية وتمثل ذلك
بنجل شبهة معدوم لنظير اقول
انهم ومنهم المحق الدوا ^لسبيل جوزوا

استلزام شي لنقيض للنقيضين باعتبار جواز

استلزام المحال محالاً وتبشوا

بذلك في مواضع عديدة منها في

جواب المغالطة العامة الوردية المشهورة

من ان المدعى ثابت والافقيضة ثابت

وكلما كان نقيض ثابتا كان شي من

الاشياء ثابتا فكلما لم يكن المدعى

ثابتا كان شي من الاشياء

ثابتا

لنا ما لم يكن شي من الاشياء ثابتا
 كان الدعي ثابتا سوف بعد تمهيد ذلك
 نقول لو كان الشرطي المسمى في
 اجزاء لزوم اجتماع المقيضين فيما اذا كان
 المقدم ملزوما لها فان قولنا زيد قائم في
 وقت عدم ثبوت شي من الاشياء
 يناقض قولنا زيد ليس بقائم في ذلك

ثابتا ونعكس بعكس التقضي الى قولنا

كل ما لم يكن شي من الاشياء ثابتا

كان الدعي ثابتا سوف بعد تمهيد ذلك

نقول لو كان الشرطي المسمى في

اجزاء لزوم اجتماع المقيضين فيما اذا كان

المقدم ملزوما لها فان قولنا زيد قائم في

وقت عدم ثبوت شي من الاشياء

يناقض قولنا زيد ليس بقائم في ذلك

الوقت وذلك بيهي اما اذا كان
الحكم في الشرطية بالاقتضال عين
النسبتين فلا يلزم ذلك فان نقض

الاقتضال رفعه لا وجود الاقتضال آخر
اتي الاقتضال كان فذهب

المنطقين هو الحق ^{عه} الموضوع

الكان حسب زيا والقضية شخصية ومخصوصة
وان كان كلياً فان حكم عليه بالزنا

شروط

ولم احمد بدعي لم يزل به
في القضية والعvidence كونها في الزنا
خبرية في حدها كالحكم في شبهة كذا ولم يعمد
للمعرفة بغيره في الزنا بعد ذلك في كسور الزنا
لا يحد من الحق بكونه مستقلاً في الزنا
ولم يحد من الحق بكونه مستقلاً في الزنا

شروط فمحل عن القدماء وان حكم

عليه بشرط الوحدة الدينية فطبيعة

وان حكم على افراد فان بين

كمية الافراد فمحصورة ومسورة

ومابه البيان ليسى سور او قد ذكر

السور في جانب المحمول فيسمى

القضية محسوفه وان لم يبين

فمحل عند المتأخرين ومن ثم قالوا

استلزام الحسنة اعلم ان ما يجب

اهل التحقيق ان احكم في المحصورة

على نفس الحقيقة لا نهبا

الحاصل في الذهن حقيقة واجزئيات

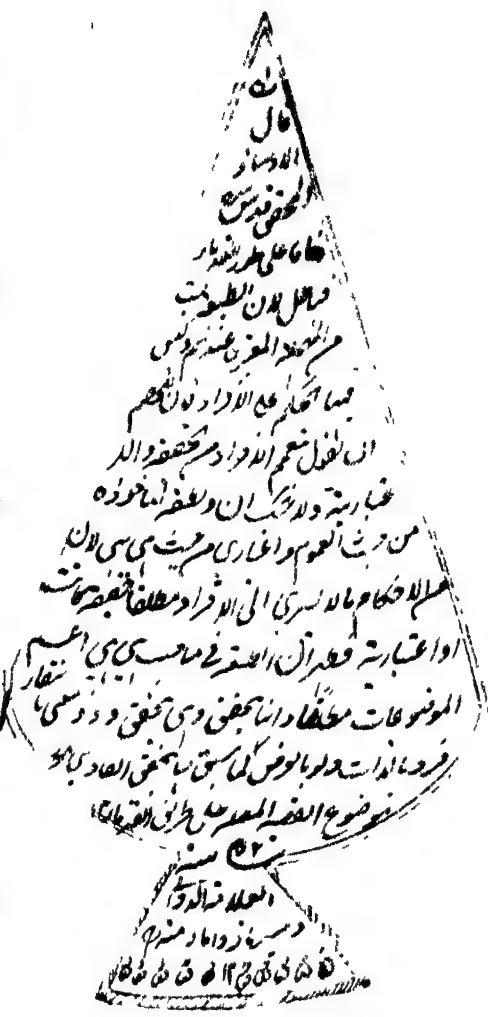
معلونه بالعرض فليست محكوما عليها

الاكذلك ورماتير اى انه لو كان

كذلك لا قضي الايجاب وجود

الحقيقة حقيقة فان المثبت له هو

المحكوم



المحكوم عليه حقيقة شرع الزنا قد يكون

(٤١)

عدمه بل سلبه فالحق ان الافراد

والكانت معلومة بالوجه للناس محكوما

عليها حقيقة الا ترى الى الوضع العام

والموضوع له اخص فان المسلم

بالوجه هو الموضوع له فقه واجواب

ان معاد الايجاب مطلقا هو

الثبوت مطلقا وكل حكم ثابت

ما هو الموضوع له فقه واجواب
لأنه لا يثبت له موضوع فقه واجواب
لأنه لا يثبت له موضوع فقه واجواب
لأنه لا يثبت له موضوع فقه واجواب

للافراد ثابت للطبعة في الجملة اما

انه لما زاد اولاد بالذات للطبعة

اولا فمفهوم زائد على حقيقة

فماثل المحصولات اربعة الموجبة الكلية

وسور ياكل والام الاستغراق

والموجبة الجزئية وسور بعض دواحد

والسالبة الكلية وسور بالاشئ

والواحد وقوع الفكرة تحت التقى

والسائلة ^{فيها} الحزينة وسور يان

ليس كل ويس بعض بعض

في كل لغت سور ^{بعضها} يخصها قد عبر

عادتهم بانهم يعبرون عن الموضوع

بجوع وعن الجوع سبب ^{بشيء} والاشهر التلطف

بها اسما مركبا كالمقطعات الغرائية

وييل على ذلك انهم يعبرون بالبحر

والبحرية والباء والباية وبالجملة اذا

أرادوا التعبير عن الوحدة الكلية مثلاً

للاحكام ^{عظم} بسرد واما عن المواد

٢٢

وفعالتونم ^{عظم} الا خفضا روقالوا

على ب فمنا اربعة امور فلتحقق

احكامها في سباحت الاول ان

الكل ^{يلطق} بمعنى الكل مثل كل النان

نوع ^{ويعني} المجموعى نحو كل النان

لايعني هذه الذا ويعني الكل الافرادى

وهو

وهو ^{عظم} ولا يحصل ان ينشأ الفاعل من
المرشدين بسرد مثله فاعل النان واما
الموضوع وخفضها فاعل النان
وهو ثابته هو اطلاق الاسماء كما قالوا فاعل النان
بالنسبة الى سباحت الاول
فان وقع ما اوردناه فاعل الاول هو
بمعنى السباحت وبنسبة الى سباحت الاول

الكل

والفرق من المفومات الثلاثة ظا والمغير

في القياسات والعلوم هو المعنى الثامن

والمشتمل عليه هي المحصورة اما الاولى

فطبيعية والثانية شخصية او مملكة والتي

انتهت على بعض المجموعى مہلہ

الثانی النج لا الغنی ماسوق فیہ

ولاما ہو موصوف بہ ہیں اعظم منہما

وہو ما یصدق علیج من الافراد .

عطف

وتلك الافراد قد يكون حقيعية

عطف
كما لافراد لشخصية او النوعية وقد يكون

اعتبارية كما حيوان البحر فانه خاص

من مطلق الحيوان الا ان المتعارف

في هذا الاعتبار اقسام الاول ثم الفأر

اعتبر صدق عنوان الموضوع على

ذاته بالامكان حتى يدخل في

كل اسود الرومي وانشيخ لما وجده

مخالفا

مخالفاً للمعروف واللغة اعتبره ضده.

عليهما بالفعل في الوجود الخارجي أو

في الفرض الذهني بمعنى أن

العقل يعتبر القافئاً بان وجودها

بالفعل في نفس الامر يكون كذا

سواءً وجد أو لم يوجد فالذات الخالصة

عن السواد دائماً لا يدخل في كل

أسود على رأي الشيخ ومن قال

مدخولها على راءه فقد غلط من قلته بده
 في بعض عساراته نعم الذوات
 المعدومة التي هي اسود بالنعفل بعد الوجود
 داخله فيه الثالث احمل اتحاد المتعارين
 في نحو العقول حسب نحو آخر من الوجود
 اتحادا بالذات او بالعرض وسواء ان
 يعنى به الموضوع بعينه المجمول فيسمى
 احمل الاولى وقد يكون نظريا

الضم



الضم او يقصر فيه على مجرد الاتحاد في الوجود
فيسمى الحمل الشايع المتعارف وهو
المعتبر في العلوم وينقسم بحسب
كون المحمول ذاتيا او عرضيا الى
الحمل بالذات او بالعرض وقد
ينقسم بان نسبة المحمول الى الموضوع
اما بواسطة في اودوا وله فهو الحمل
بالاشتقاق او بلا واسطة وهو

المقول على فهو الحمل بالمواطاة و

بعض

الاشبه ان اطلاق الحمل عليهما

بالاشتراك اعلم ان كل مفهوم حمل

على نفسه بالحمل الاول ومن سناك

لستمع ان سلب الشئ عن نفسه محال

ثم طالفة من المفهومات يحل على

نفسها حملا شائعا كما لمفهوم وان لم يكن

العالم ونحوهما وطلافة لا يحل على

نفسها

فمنها بذلك الحمل بل تحمل عليها
 لتأليضا كما الجزى والللا مفهوما ومن
 بهنا اعتبر في الشافعي اتحاد نحو الحمل
 فوق الوعد است الثماني الذليجات
 ومنها شك وسوان الحمل محال
 لان مفهوما ج عين مفهوما ب
 او غيره والعينية ينافي المغايرة والمغايرة
 ينافي اتحاد وسد ان التباين من

قد يقال فكم ما من حمل يكون له
 فليس هو وجب خبره ان يقال ان
 فليس هو وجب خبره ان يقال ان

وجه لاينا في الاتحاد من وجه احسن

نعم يجب ان يكون المحمول للبشرط شي

حتى يتصور فيه امران والمعتبر في الحمل

المتعارف صدق مفهوم المحمول

على المونوع بان يكون ذاتيا او وصفيا

قائما او مشترعا بلا اضافة او اضافة

فثبتت زوجية الخمسة لا تستلزم

صدق قولنا الخمسة زوج الرابع

وفه

سبحان الله
تبارك وتعالى
في فضل الامم
والايمان
والجنت
والجنة
والجنة
والجنة

اوسلېا بالو جو د منشا الاعلى امر على

اذا كان من الممكن تصور كل

محكوم عليه بتحقيق في الطبيعة المتصورة

وكل مقصورة ثابت فلا يصح عليه الحكم

من حیث سوسو بالا متاع و مایندو

حذو و لغسم از الو حط باعتبار جمع

مواز و تخته او بعضها بیج علیہ الحکم
بالامشاع مثلاً فالامشاع ثاب للطبیعة

اوسلبا بالو بود مثلا الاعلى امر كل
 اذا كان من الممكنات لقوره وكل
 محكوم عليه بالتحقيق في الطبيعة المقصورة
 وكل مقصورة ثابت فلا يصح عليه الحكم
 من حيث هو سو بالاشاع وما يحدو
 حذو لغس اذ الو حط باعتبار جميع
 مواز تخلفه او بعضها يصح عليه الحكم
 بالاشاع مثلا فالاشاع ثابت للطبيعة

اوسلبا بالو بود مثلا الاعلى امر كل
 اذا كان من الممكنات لقوره وكل
 محكوم عليه بالتحقيق في الطبيعة المقصورة
 وكل مقصورة ثابت فلا يصح عليه الحكم
 من حيث هو سو بالاشاع وما يحدو
 حذو لغس اذ الو حط باعتبار جميع
 مواز تخلفه او بعضها يصح عليه الحكم
 بالاشاع مثلا فالاشاع ثابت للطبيعة

اوسلبا بالو بود مثلا الاعلى امر كل
 اذا كان من الممكنات لقوره وكل
 محكوم عليه بالتحقيق في الطبيعة المقصورة
 وكل مقصورة ثابت فلا يصح عليه الحكم
 من حيث هو سو بالاشاع وما يحدو
 حذو لغس اذ الو حط باعتبار جميع
 مواز تخلفه او بعضها يصح عليه الحكم
 بالاشاع مثلا فالاشاع ثابت للطبيعة

وذلك صادق بانساق الموارروح

لا اسكال بالقضايا التي محمولاتنا فية

للوجود نحو شريك الباربي متمتع واهتمام

التقيض محال والمجهول المطلق مشنع

عليه الحكم والمعدوم^{٥٢} المطلق ليقابل الموجود

المطلق واما الذين قالوا ان الحكم

على الافراد حقيقه فمنهم من قال انها سواب

ولا ريب انه تحكم ومنهم من قال انها

والكائن

له سبع اقسام حسب انتم تطلق المصطلح في الدين
فمنه المطلق ومن حيث انفسه المصطلح الذي في الدين
والذي في الدين فان الحكم الذي في الدين ليس في الدين
صواب في الدين واما في الدين فليس في الدين

والخامس موجبات الإيقض إلا

تصور الموضوع حال احکم کما فی

السؤال من غير فرق ولا يخفى انه

ليصادم الدهنة ومنهم من قال ان

الحكم على الافراد الفرضية المقدرة الوجود

کانه قال مثلاً ما یصور لعنوا ان شمریک

بمصور لعنوان شمرک
الایم علی الصف و ثانی من الی الامن من تو ما فرست لای
شیخ ملا جان و ده المیزان و احمد
مطالع الا انما علی نقد کمالی

الباری و یغرض صدقہ علیہ متمتع فی نفس

الامر والذی علیک انہ یلزم ان یکون

٥٤
وَأَمَّا مطلق الثبوت فضروري فإن

مالا يكون موجودا في نفسه يستحيل أن

يكون موهوبا لشيء والا تضاد ليس

مستحقا في الخارج حتى يلزم تحقق الصفة

فيه لانه نسبة وكل نسبة تحققها

فخرج تحقق التنسبين بل هو متحقق في

الذات والكل كان في الانضمامي الخا

الموصوف مستند مع الصفة في الاعيان

كما تبسم واللائيم وفي الانراعي
الخارجي بحسب الاعيان كالسما والنفوة
الرائعة ان المتأخرين اخترعوا قضية
سمو سالبية المحمول فسر قوا بان
في السالبة تصور الطرفان وحكيم ما سلب
وفي سالبية المحمول يرجع ويحمل ذلك
السلب على الموضوع وحكموا بان
صدق الحجاب فيها الاستدلال
الوجود

الوجود كالسلب بل السلب سلبه عليه
 كالإيجاب فترتيب حاكمه بان

الربط الإيجابي مطلقاً يقتضي الوجود

ومن ثم قل الحق إنها قضية منهية

وجميع المفهومات المتصورة موجودة

في نفس الأمر تحقيقاً وقتياً

فبينها وبين السالبة لازم بحسب

الصدق وفيه ما فيه وإذا أحققت

الاجاب الكلى ففى سائر
المحورات ثم قد جعل حرف السلب
جزء من طرف فسميت معه دولة وهى
معه دولة الموضوع او معه دولة
المحمول او معه دولة الطرفين والا
فمحصلة وزيد اعمى معه دولة معقولة
ومحصلة مقلوبة وتخص اسم الموجبة
بالمحصلة والالتبة بالبسيط ويسمى
اعلم

اعلم من الموجهة المعك (52) وله المحمول
وتياخر فيها الراطة عن لفظ السلب لفظاً

او تقدير او في الموجهة السالبة المحمول

والبطان والسلب شيئاً كل نسبة

في نفس الامراة واجبة او ممشعة

او ممكنة وتلك الكيفيات المواد

واله ال عليها الجهة وما اشتملت

عليها ليسى موجهة وربايت بسيطة

قوله واجبة في قوله المعك
سواء كانت موجبة او سالبة
فانها في كل حال موجبة
فان السلب في قوله المعك
ليس سلباً بل هو تأكيد
لوجوب الوجود

الكانت حقيقة ايجاباً فقط او سلباً فقط
ومركبة الكانف ملتبسة بينهما والعبرة في
النسبة للخبر الاول والا فطلت ومهانة
حيث ايجز وي ان وافقت المادة
صفت القضية والكانت والحق
ان المواد الحكمية هي ابجديات منطقية
وقيل انها غير ثابته الا الكانف لوانهم
الماسيات واجته لانه ثابته واجبواب

انه فرق بين وجوب الوجود في

نفسه وبين وجوب الثبوت لغيره

والاول محال غير لازم والثاني لازم

غير محال بذاته على راسي الف م

واما على مذنب المحققين فالمادة عبارة

عن كعب كانت للذئب وامر اوله

البحر ذلك ومن ثم كانت الموهبات

غير متناهية فهي ان تسكن في بابها

الحاكم نسبة مطلقاً فضرورية

مطلقة أو ما دام الوصف مشروطة

عامة أو في وقت معين

فوقه مطلقاً أو عن معين فمشترطة مطلقاً

أو بموجب الحكم مطلقاً فإمارة

مطلقة أو ما دام الوصف فعرفية

عامة أو بفعلية مطلقاً عامة أو لاجرم

استحالتهما فممكنة عامة أو بموجب استحال

الطرفين

الطرفين مماثلة فاستدلوا بفرق بين

الاجابات وسموا هذه تبا الالافى اللفظ

وقد اختلفت العامين الوقتين المطلقين

باللاد واسم الالافى يسمى المشروطه اخا

والعريف انما هو الوقت والموقع والمشره

ولفت المطلب العاشر انه باللامرورة

او اللاد واسم الالافى يسمى الوجودية

اللامرورية والوجودية اللاد ائمة وصى

المطار الاسكندرية
فيما بدأت اشتهر بقرينة الضرورية
المنطقية بانها لا يحكم فيها بضرورة
ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه
ما دام ذات الموضوع موجودا وفيه
شك من وجهين الاول انه اذا
اذ امكن المحمول هو الموجود لزم عدم
منها ضرورة الامكان الخاص
واجب

(٥٥)
واجب بالفرق بين الضرورة وفيها

الوجود وبينها بشرط او رد انه يلزم

حصرا في الازلية التي يحكم بغيرها نسبة

ازلا و ابا فلا يكون انعم لانه لما لم يجب

وجود الموصوع لم يجب شي فزوف وجود

ونقض بثبوت الدائيات فانه ضروري للذات

دائما لا بشرط الوجود والا كانت حيوانية

الانسان مجبولة فافهم الثاني السلب

فيها

ما دام الوجود لا يصدق بدونها فلا تكون
السالبة اعسم ويلزم ان لا يصدق
لاشي من العتقاء بانسان بالضرورة
واجيب بان ما دام ظرت للثبوت
الذي يتضمنه السلب وح يجوز صحتها
بانقضاء الموصوع وبانقضاء الجمول امانا
في جميع الاوقات وبعضها نحو لاشي
من الحق بمخلقت بالضرورة وفيه انه يلزم

ان لا ينافي الامكان فان كل قمر منقوص

بالفعل فيصدق بالامكان ويطلب

ما قالوا ان السالبة ~~الضرورية~~ الاليتية

والمطلقة متساويان فان سلب

الاعم اخضع من سلب الانصر

ياجملة يذم مفاسد غير عديدة لا تخفى

على المتدرب وعينه ما يجاب ان الوجود

اعم من المحقق والمقدر وفيه ما فيه ٢

المشهور في تعريف الدائمة المطلقة ما حكم
فيها يدوام النسبة مادام ذات الموضوع
موجوداً وذهبنا شك وهو انه يلزم ان لا
للفارق الدوام الذاتي الاطلاق العام
في القضية مجموعها الوجود فلا يكون بينهما
تناقض فتسيل في حله المتبادر من التعريف
ان يكون المحمول مغايراً للوجود فليس
بهاكل دوام ذاتي اقول العقل الفعالي
ليس

ليس بوجود بالفعل كاذب فيلزم
صدق نفيته وهو دأيمته مطلقه محمولها
الوجود المشروط العامة تارة
تؤخذ بمعنى ضرورية النسبة كشرط الوصف
العنواني وأخرى بمعنى ضرورية لها تر
جميع الاوقات للوصف وفي الاول
يجب ان يكون للوصف مدخل في
الضرورة بخلاف الثانية وبينهما عموم

من وجهه ذهب قوم الى ان المكنة
العامة ليست قضية بالفعل لعدم
اشتغالها على الحكم فليست بوجبه
وفلك خطا الا ترى ان
الامكان كيفية النسبة واصل ^{ثبوت} القضية
لعم ذلك اضعف المارج ومن ثمه
قالوا الوجوب والامتناع والى على
وثاقه الرابط والامكان على ضعفها

فما ثبت

فالبوت بطريق الامكان نحو من

البوت طلقا غاية الامر المتبادر منه

الاطلاق هو الوقوع على ^{الوجه} الفعلية

وذلك لا يفر من مجموعها كما قالوا

واذا كانت ممكنة موجبة فالمطلقة

بطريق الاولى واللاذوام اشارة

الى مطلقة عامة واللاضرورة الى ممكنة

ومخالفتي الكيفية وموافقتي الكمية لاقبيها

لاستغفار من غزوات

فالمركبة قضية بودة لان

العبرة في وحدها ولتدبر

الحكم ولتدبر اما باختيار

موضوعا او مسولا لاربع لها ^{نسب} ١٩٠

الاربع في المفردات بحسب الصدق

على شئ وفي القضاء لا يتصور الاستغفار

الاستغفار وانما هي فيما يجب

صفتها في الواقع ثم المنطوق في النسبة
 ما يحكم به معنوها في بدوى الراى
 اما بنا، الكلام على الحقيقة التي برهنت
 عليها في اعلا سنة في تلك مرتبة لبع
 تحصل في الففن ومن ثم قالوا ان كفوذا

ع
 في امر باد حشرة هو اء اما بانظر الى قوتها
 لان الدوام اما ان يكون مائة كوجوبه والكل
 ما في الامكان فهو عار دام كوجوبه او دوام العلم ودوام
 كوجوبه او كوجوبه لغز الشئ ما لم يحل كوجوبه فهو محقق
 فالوجوب الابق ووجوبه كوجوبه او دوام كوجوبه كوجوبه
 لان الشئ ما لم يحل لم ينضم مزوره ان عدمه في كوجوبه
 فثمة وعلم كوجوبه كوجوبه كوجوبه كوجوبه كوجوبه كوجوبه

انخص مطلقا من الدائمة المطلقة ووجوب
 لا يصعب عليك استخراج النسب
 بين الوجهات المذكورة ولو استقر

انضم اليك عنوان شرطية عامة

علمت ان المكنة العامة اعم
اقتضاي والمكنة ^{خاصة} اعم لمركبات
والمطلقة العامة اعم الفعليات
والضرورية المطلقة احضل المركبات
على وجهي من شرطية
ان حكم فيها مبروث لنسبة على
لغير اخرى لزوما او لقسما
او اطلاقا فمضلة لزومية او اتفاقية

او مطلقة وان سلم فيها بنا في التبيين

نقط او كذا فقط عناد او اتفاقا او اطلاقا

مفصلة حقيقة او مانعة الجمع او مانعة الحل

او اتفاقية او مطلقة وربما يخبر في مانع الجمع

الحل التالي في المصدق والكذب مطلقا

المعنى كيو ان اسم به حقائق الموجبات

واما سوالها فرفع رجاها بها فاسالبة للنزوة

ما يحكم فيها بسبب النزوم لا يلزم السلب

ومن هنا تنسب ثم الحكم فيها ان كان على

تفسير معين مخصوصة والافان في كونه الحكم بانه

على جميع تفاويز القدم او بعضا في خصوصية او

جزئية والافان والطبعة هناك غير منسولة و

سورة الموجبة الكلية في المتصلة متى ومهما وكلما

وفي النسخة واحدة سورة سابعة الكهنية فيها

قد تكونان وسورة سابعة الجزئية فيها لا يكون

دباؤا الى مرف السبب على سورة الاحزاب
العلي

الكلي واطلاق لودان واذوا اما بالجمال

قال الشيخ ان شبه الالة على المزوم متى

ضعيفة واذ كانت وسط وفيه لغير واطراف الشرطية

لا حكم فيها الان والامر بما قبل ولا بعد التحليل

ومن ثم كان مناط صدق الشرطية كونهما

سواء الحكم بالارتصال او الانفصال كالايجاب

والسلب نعم تكون شبهة محتملة

او منضلين او منفصلين او مختلفين

وتلزم الشك طيات وتعاند ما مع فلة
حدودها ميسرة في البطولات فيها
مباحث الاول فذا تتهرب من القوم ان
المبتدئين بحسبان يكون احدهما علة
للاخر او كلاهما معلولي علة واحق كما
المنصفين وذلك محال دليل عليه من
لبنل عسلى بطلانه بان عدم عدم الوا
تعالى متلزم بوجوده واذا كان عدم
الواحد

الواجب ممتنعاً لذاته فعدم ذلك
العدم غير مستدالي أم آخراً لأن

التقيضين إذا كان ممتنعاً كان

نقيض الآخر ضرورة بين أن

وجوده غير مطلق بين الوجود وعدم

عدمه لازم ملا عبدة فتدبر التالي

قد اختلف في استدلال المقدم المحال

للتالي في نفس الأمر فسيهم من أكثره مطلقاً

وَمِنْهُمْ مَنْ انْكَرَهُ اِذَا كَانَ النَّالِي
صَادِقًا وَعَلَيْهِ بَدَلُ كَلَامِ الرَّسُولِ وَمِنْ
مِنْهَا قَالَ اِنْ اَرْقَعَ الْقَيْصُ بَسْطَ
لَا جَمَاعَتَهَا وَاِنَّهٗ لَازِمٌ فِي اِنْ كَانَ
اَخْتَصَتْ رُوحًا فَهُوَ عَدُوٌّ لِنَفْسِ الْاَمْرِ
فَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَ اِنْ اَلَا سَلَّمَ اَمَّا بَابُ
اِذَا كَانَ الْبَالُ حَرْفُ الْمَقْدَمِ وَذَلِكَ
تَحْكُمُ وَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَ اِنْ اَمَّا بَابُ
كَانَ

كان بينهما عداوة وهو الاشتهار وتضمن ثم
قال ان المقدم يجب ان لا يكون
منافيا للمالي فان المناقات تصح
الانكاح والملازمة تمنع وفيه ان حصل
فذلك يرجع الى الزوجتين موطن مالي
احدهما نقض مالي الاخرى واحكم لا سلم
المشافاة بينهما ومنهم من قال منه لا يجرم
العقل باستلزام المحال محالا او مملكتنا

اصلاً نغم ایچویر لا محرفیه وهو الحق

فان العقل حاکم فی عالم الواقع واداً

اشی خارجیاً عنه ولم یکن تحت حکم و مجر

فرضه له منه لا یجذب فی جریان الحکم

وبقاء الحاکم الاحکام الواقعیة فی عالم

التقدیر مشکوک الیس فی التقاویر والآلاء

فی تفسیر الکلیة بالی کلین اجتماعهما مع المقدم

وان كانت محالة فی نفسها وین انه لو

وَعَسْمَا يَأْتِيهِمْ أَنْ لَا يَصْدُقَ كَلِمَةٌ

أَصْلًا فَإِنَّهُ إِذَا فُرِضَ الْمَقْدَمُ مَعَ عَدَمِ الْمَعْلُومِ

وَمَعَ وَجُودِهِ لَا يَسْتَلْزِمُ الْتَابِي وَلَا يَنْفِيهِ

وَأَوْدِيَانِ الْمَحَالِّ جَازِئَانِ يَسْتَلْزِمُ

الْمَقْضِيَيْنِ وَإِنْ لِيَعَانِدَهُمَا فَلَا يَسْتَلْزِمُ

الْصَدَقَ وَآجِبُ بَيَانِ الْمَرَادِ لَمْ يَحْصُلِ

الْجَزْمُ بِصِدْقِهَا فَإِنَّ الْأَمْرَ كَانَ لَا يَفِيدُ

الْوُجُوبَ بِأَقْوَلِ فَحَسْبُ التَّقْدِيرِ بِالْمُمَكِّنَاتِ

في انفسها فانهم المراجع الاتفاقيه
فذا غبر فيها صدق الطرفين وقد يجهى
بصدق النالى فقط يجوز تركها عن
مقدم محال و مال صادق فان
الصادق في نفس الامر بان على
فرض كل محال صرح به التفسير والحق
ان النالى لو كان متافيا للمقدم
لم يصدق الاتفاقيه والادراك اجماع

النفذين وليس الأولى التفاقية خاصة وقتها

التفاقية عامة قيل ان الاقليات مستمدة على

العلاقة لان المعينة ممكنة فلها على والفرق انما

في اللزوميات مشعور بها بخلاف الاتفاقية

وفيه نظر لجواز ان يكون التفاقية وسطا على العمية

لا يستوجب الارتباط اذا كانت محتملة

مختلفين في الخامس قالوا الانفصال

الحققة لا يمكن الا بين حريين ككلمات

ما نفع الجمع وما نفعه الخلو وذهب الجماعة الى ان

الا لفصال مطلقا لا يحصل الا بين اثنين لا ازيد ولا

انقص و مثل كل مفهوم اما واحد ممكن

او متع مركب من حمية منفصلة وزعم بعضهم انه مطلقا

يكن تركيبة من اجزاء فوق الاثنين وحق هو ان

لان الافصال نسبة واحد \odot والنسبة الواحدة

لا يتصور الا بين اثنين وما قيل ان مصادرة لانه ان

اراد كل نسبة واحدة الفصالية او غير ما هو لا يقع في

بما يشافى الى ان لا يقع في اثنين ولا في واحد
بالزعم الصادقة والواحدة في اثنين ولا في واحد
بما يشافى بان يقع في اثنين ولا في واحد
بما يشافى بان يقع في اثنين ولا في واحد
بما يشافى بان يقع في اثنين ولا في واحد

بما يقع به لزومها في كسرى الاول قابل في الحقيقة
لا يتركب الا من قضيه ومن نقضها او مساويه ومالعه

منها وما سواها من نقضها ومالعه فكل منها هو اعم

من نقضها في السادس ان منهم من ادعى اللزوم

الجزئي من كل واحد كل او من حق النقيض فلا يصدق

البيان اللزومي بل الموجبة الحقيقية بل الاتفاقية

الكليات وبرهن عليه بالشكل الثالث وهو كما تحقق

احدهما وكما تحقق المجموع تحقق الاخر بل الاول بعكس

مجموع الاثنين تحقق

الاضحى فزام التفتي عنه بعض المحققين بان
المجموع انما يستلزم الجزء لو كان لكل من الاجزاء
دخل في الاقتصار من بالبين ان الجزء الاخر لا
دخل فيه بل بحري مجرى نحو وفي نظر ان لزوم
الايضي الاقتصار والتاثير فانه امتناع الالفكاك
فارتباط الامر من بهن النمط قال الشيخ اذا فرض المقدم
مع عدم التالي استلزم عدم التالي فعال بانسلا
المجموع الجزء ولو بعضه بانما الاستلزام الكلية نحو اذا
تخل

المجموع فعلى تقدير ثبوته ينفك عن الجزء وهو الحق بغير

شئ وهو انما يدعى ذلك اللزوم بين كل امرين

واقعيين ويرى عليه بانخذ تلك الكلية باعتبار

التقادير الواقعية فبطل الانفاقية الكلية الخاصة

فما قيل في كل امرين احدهما رفع الآخر فيها

نقيضان ومن ثمة قالوا ان الناقض من

النسب المتكررة وان لكل شئ نقضا وما قيل

ان التصورات لا تعارض لها فهو بمعنى اخر و

فان الكلام في النقص للرفع انه واحد ومفرد وان لم
يكنه والنقص للرفع بل انما هو من اللزوم المساوي فلو
كانه واحد لم يوجب لزوما فلو كان
لما بين ١٢

فان الكلام في النقص للرفع انه واحد ومفرد وان لم
يكنه والنقص للرفع بل انما هو من اللزوم المساوي فلو
كانه واحد لم يوجب لزوما فلو كان
لما بين ١٢

فان الكلام في النقص للرفع انه واحد ومفرد وان لم
يكنه والنقص للرفع بل انما هو من اللزوم المساوي فلو
كانه واحد لم يوجب لزوما فلو كان
لما بين ١٢

وإيهنا شك وهو إيهنا أخذنا جميع المفهومات بحيث لا يشك

عنه شيء فرفعوه نقيضه وذلك داخل في الجميع فالجواب

نقيض الكل وهو محال وشد يورد على نقيض النسبة

للمبين وحده ان اعتبار المفهومات لا يقف عند

حد وعدم الزيادة نقيض الوقوف الى حد فاخذ الجميع

لكذلك اعتبار المتنافيين فذكر تناقض القاضين :

اختلافها بحيث يفضي لذهاب صدق كل واحد كذا

الاخرى وبالعكس وذلك بالايجاب والسلب ذاك ان

رفعهم

رفع عينه فلا بد من اتحاد النسبة الحكيمية وحمرة

ومحروم في الوجات الثمانية المشهورة وبعضهم

أوج بعضها في بعض وهنالك وسوان الأجزاء

لقبض السلب ومن أكثره فنزول السلب والسلب السلب

رفع فشي واحد لقيضان ومن تشبث ما اجتهد في خطأ

فان لتعاصر المفهوم ضروري وهو سلب ونعم المحل ^{السلب} ان

لا يضاف غلبة حقيقته لا الى الجوهر في نفسه او لغيره

فصل سبب رفع وجود السلب وسواها في قوة الجوهرية

الموجبة السالبة الممنوعة او الموجبة السالبة المحلولة
فمن سب السالبة لنقيض الموجبة السالبة
المحملة فتفكر وتشكر ثم خيل فان كان الالم يبق الناقص
فما للذب الكليتين وصدق الجرسين وجهته فان
رفع كيفية اخرى ومن اتهم بين المطلقين
الوقسين تخيلا بانها كاشخصية فقد غلط فان الثبوت
في وقت معين يجوز رفعه جميع الوقت فان النقيض
للاشعورية المحلثة العامة وللذاتية المطلقة العامة وهي
علم من

أعم من المطلق المنشئة المحكوم فيها بالفعلية
في وقت معين فإذ لا شروط العامة المحبسة
المحكوم فيها سلب الضرورة الوصفية والعرفية
العامة المحبسة المطلق المحكوم فيها بالفعلية الوصفية
والوقتية المطلق المحبسة الوصفية المحكوم فيها سلب
الضرورة الوقتية والمنشئة المطلق المحبسة الدائمة
المحكوم فيها سلب الضرورة المنشئة كذا قالوا
وذلك
إنما يتم إذا كان الطرف في مواليد الموجبات

لما لا تقع لا للرفع والمركبة قضية متعددة

ورفع التعدد وهو رفع احد الجزئين

على سبيل منع الخلو والكلية منها لا تفاوت

عند التحليل في التركيب فتعفيها مانعة الخلو مركبة

من بعض الجزئين واذا اريد من النقص منها

اعلم من الصريح واللازم المساوي فلا يستعذر

كونه شرطية او موجبة بخلاف الجزئية فان

موضوع الايجاب والسلب فيها واحد فالجزئين

الموضوع

أعم ونقيض الأعم انحصار من يقتضيه الانحصار فالطريق

بأن لا يرد من يقتضيه الجزم بالنسبة إلى كل

فرد من الموضوع فهي قضية حملية مودة المحمول و

وبعد اطلاقك على حقيقة الحال في نقابض البسائط

يمكن من استخراج التفاصيل وفي تلك طيات بعد

الاشتداد كيفاً وكما يجب الاتحاد في الجنس

والنوع فافهم هذا العكس المستقيم والمستقيم

ببديل طرفي القضية مع تقار الصدق والكيف

وَرَبَّمَا يَطْلُقُ عَلَى الْقِصَّةِ الْحَاصِلَةِ مِنْهُ إِذَا كَانَ

الْأَخْصَرُ لَزِمَ وَالسَّالِبَةُ الْكَلِمَةُ تَنْعَكُسُ كَنْفِهَا

بِالْخَلْفِ وَهُوَ سَيَأْخُذُ نَقِضَ الْعَكْسِ مَعَ الْأَصْلِ

لِيُجِزَ الْمَحَالَّ فَصَدَقَ النَّقِضُ مَعَ الْأَصْلِ مِمَّا مَنَعَ

فَيَجِبُ صَدَقَ الْعَكْسُ مَعَهُ وَهُوَ الْمَطْلُوبُ وَقَوْلُنَا لَا شَيْءَ

مِنْ الْجِسْمِ نَمْتَدُّ فِي الْجِهَاتِ إِلَى غَايَةِ النِّهَايَةِ إِنْ

أَخَذْتَ حَاجِزَةً فَعَلَسَ صَادِقٌ بِمَنْقَارِ الْمَوْضُوعِ

لِبَطْلَانِ لَا تَنَاهِي الْأَبْعَادُ وَإِنْ أَخَذْتَ حَقِيقَةً

مَعًا

فِي تَأْخِذِ الْمَانَةِ
أَنْجَابِيٍّ أَنْفَعُ الْعَمَلِ وَاللَّهِ
نَفْسِي أَنْ يَزِيدَ الْخَيْرَ يَنْفَعُ مَا لَمْ يَخْلُ
وَالسَّالِبَةُ الْعَكْسُ مَعَهُ
لَهُوَ الْأَوَّلُ الْفَعْلُ إِلَى الْوَقْعَةِ ١٢ م

وَلَمْ يَزِدْ فِي الْقَدْرِ إِذْ يُجَوِّدُ لَوْ كُنَّا كُلَّ مَسْجِدٍ حَادِثًا كُنَّا بِرَبِّهِ عَالَمِينَ
مِنْ جِهَتِهِ لَوْ كُنَّا بِرَبِّهِ عَالَمِينَ
فَعَلَسَ صَادِقٌ بِمَنْقَارِ الْمَوْضُوعِ

المتخصصه قبالا ان كل مستد في الجهات لا الى نهايته

جسم والجزئية السالبة لا تنعكس لجواز عموم الموضوع

او المقدم والموجبه مطلقا تنعكس جريته لان لا يجاب

اجماع ولا كليته لجواز عموم المحمول والنا وتقولنا

كل شيخ كان شابا بالمحمل فكل النسبه فعكسه بعض من

كان شابا شيخا وتقولنا بعض النوع انسان كان

لصدق لا شي من الانسان بنوع وهو تنعكس الى

ما بنا فيه السر ان القبر في الحمل المتعارف صدق

مفهوم المحمول لا انفس مفهومه ولا عكس المفصلات

والا اتفاقيات بعدم الجدوى اما بحسب جهة

فمن اساليب الكلية تنعكس الدأمتان والعاملان

كقسمها بالتخلف والتقريب في الضرورية انه لولا

لصدقت الكلفنة وصدق الامكان مستند لا مكان

صدق الاطلاق فانما عينا بالضرورة منها المعنى

الاعسم لكن صدق الاطلاق مح فعلى هذا ففس

البيان في المشروط العامة لا تهمة الخيبة

المكذبة

مطلقة الى الحينية المطلقة كنسبة الممكنة الى المطلقة

والمشهور ان الضرورية تنعكس وائمة ومشروطة

عرفية مائة واستدل على انعكاس الضرورية وائمة

بانا اذ قلنا بان مركوب لا يحجار بالضرورية ولا

ليصدق انعكاس الضرورية ويرد عليه انه يلزم

الانكسار له واما عن الضرورية في الكليات

فمن بينها اختلفوا في انعكاس الممكنين المتولين

فمن يقول بالانعكاس الضرورية كنفسها يقول بالانعكاس

من الممكن ان يكون
الانعكاس في الضرورية
مطلقة الى الحينية
المطلقة كنسبة
الممكنة الى المطلقة

كذلك فمن لا فلاح الا بخلاف انما هو على راي
الشيخ واما على مذهب الفارابي فيمنع على العباد
كنفسها يقول وبهنا شك للزاري في النفس و
ان الكفاية ممكنة لان الممكن محال واما
والا لزم الا للعلل فاسد له اعم ممكن فلو وقع
مع العكاس لصدق لاشي من الكائنات
وبه محال ولم يلزم من عرض الممكن والامكن
ممكن فهو من العكاس وحده انه لا يلزم
دوام

دوام الامكان ثم دوام الضرر لا ترى الى

الامور غير القارة فان الكهانة دوام واما غيرهن

بل يشك في ان بقار الحركة مع لذاتها ومن

بهاستين ان الية الامكان وامكان

الالية لا يتبدلان هذا والحاصل تنعكس

الى عاتنين مع اللادوام في البعض لان

الاصل موجبة مطلقة وهي اما تنعكس جزئية

ولتدبر في قولنا لا شيء من الكتاب

بساكن الاصابع ما دام كاتبها لا دأما بقيت
انها لا تغلسان كتفها ولا عكس للبو^{ان}اتي
فان اخصها الوقيه وهي لا تغلس الى المكنه
بصدق لا تسمى من العزم منخفف بالتوقير الى دأما
مع كذب بعض المنخفف ليس بقسمه بالامكان^{لعم}
ومن السوالب الجريته لا تغلس الا الى الخاض^ل
فانهما تغلسان كتفها لان الوغبين
مشافيان في ذات واحد حجج الجزم
الاول

الأول وقد اجتمع فيها بحكم الجزر التافتك

الذات لما لم يكن بـ ما دام جـ ما دام بـ

وهو المطلوب فمن الموجبات يحلس الوجود

والوقتان والمطلقة العامة مطلقة ما خلف

والافراض وهو ان يفرض ذات الموضوع

شبا يحل عليه وصف الموضوع ووصف المحل

فمقول يفرض جـ الذي هو بـ وصح بـ

وجـ فبعض بـ جـ بالفعل من الثاني

والعكس هو ان يعاكس نقض العكس لميند

الى ما ياتي الاصل والامتيان والعائنان

حينه مطلقه وقد تمسك بالوجوه المذكوره و

الخاصان حينه لا دامت اما حينه فلان

لازم العام منها لازم الخاص واما الادوم

فلولا ه لدام العنوان ودام المجموع قد

فرض لا دامت ايضا عكس النقض منديل

نقض الطرفين مع لقيام الصدق والكيف

١٢
وعند المتأخرين جعل نقض التالي اولاً

الاول ما يلي مع مخالفة الكيف ومخالفة الصدق

وتمتد في العلوم واللآل وسكم الموجبات

هنا سكم سواب في السقيم وبالعكس

وتماثل من وجهين الاول ان قولنا كل

شريك الباري لا اجتماع القيصين صادق مع

ان عكسه كل شريك الباري اجتماع القيصين

كاذب ذلك ان يلزم صدقه حقيقة فافهم ومن

أمكن التزائم لقصادق التمتع كلها فكان
الامتناع عدم واحد كما ان هو يوجب وجوده

ويتأكد التجويز في استلزام امحال محالا مطلقا

الثاني تهيه مقدمه وهي كمال السنزم وجوده

عدم واقعي كان موجودا اما لا يستلزم وجوده

رفع ذلك لعدم منقول قولنا كلما وجد الحادث استلزم

وجوده رفع عدم في الواقع هو وتنعكس بهذا ^{للعكس}

الى ما ينافي في مقدمته المبرره وحلها من منافات ^{مربطه}

٧٠
المجتبئين الله يستين دون كان تالها تقصين

ونذره شبة الاستدلال ولها تقريرات حرلة الاقدام

نفس الموصول الى التصديق حجة وذليل ولا بد من

مناسبة اما استدلال ونجده في ثلثه والعمدة

القياس هو قول مؤلف من قضايا الزم عنها

لذا انها قول آخر وانما بالضرورة الذاتية ما يكون

لمقدمة اخية اما غير لازمة كما في قياس المساواة

وهو المركب من قعتين متعلق بمول الاول موضوع

الاخرى نحو اساول وب مساو لغيره

كل مساو لـ مساو لـ مساو لـ فحيث ليدقق تلك

المقدمة كاللزم والتوقف ليدقق تلك المقدمة

وفيما لا كالتعريف والتعريف ولا يتخلل الحصر باخره

لانه للموصل بالذات دامن مع تلك المقدمة مزاج الى

قياسين كما انه قياس بالنسبة ان اساول

لمساو لـ وتكرار لـ تهامة ما دل على وجوبه دليل

واما لازمة مناقضة في لـ وكما تقول عز وجل
بومر

يُجَوِّدُ وَلَا أُدْرِي وَجْهًا قَوِيًّا لَا عُرَاجَ بِهِ الْقِسْمُ

بِجَانِبِ الْمَكْسِ الْمُسْتَوِيِّ سَوِيٌّ إِنْ مَنَاقِضُهُ لِحُدُودِ

الْعَبَسِ مِنَ الْحَبْسِ جِدًّا وَمَا فِيهِ ثُمَّ إِنْ أَحَدُ الْمَرْزُوقِ

فِي الْفَسْلِ الْأَمْرِ فِيهَا وَإِنْ أَمْتَرْتُ بِحَسْبِ الْعِلْمِ وَوَعْدِ

الْأَشْهَرِ فَا لِمَرَادِ لَا سَتَعْقَابُ لَعْدَ تَقْطِيعِ الْأَنْدَرِاجِ كَمَا

قَالَ ابْنُ كَسِينٍ وَذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ الْعَادَةِ إِذَا ^{لَتَوَلَّيْتُ}

وَلَا عَدَا عَلَى اخْتِلَافِ لَمَّا هَبَّ وَهُوَ كَسَائِي رَاكِبٌ

كَأَنَّ النَّجْمَ لَوْ لَعْنَتْهُمَا كُورًا فِيهِ بَيْتُهُ وَالْإِفَاقُ قَرَأَ لِي

فان تركيب من اعمالي السابعة

فشرطي وموضوع المطلوب سبي اصغر

ومجموعه الاكبر وما هو فيه الكبري والتكرار الاوسط

الفصل في خرفايس مقدته وطرفا ماسد او اقرا

الصغري بالكبري قرنيه وضربا دهنه نسبت الى طر

المطلوب بشكل فائد وسطا اما محمول الصغري او موضوع

الكبري فهو الاول لانه على نظم طبعي او مجموعا

الثاني وهو اقرب من الاول في ردي بعضه

او موضوع

وحيثما فالتالت أو عكس الاول فالرابع و

وحيثما فالتالت أو عكس الاول فالرابع و

يزيد الى الآخر بعكس ما يخالف فيه ولا قياس

جرتين ولا سالتين والنتيجة مع اخر المقدتين

كما وكيف بالاستقرار وتشتراط في الاول الحجاب

الصندى وكلية الكبرى فيلزم الاندراج واحتمال

المضروب في كل شكل مستوي واستقطب منها شرط

الاحجاب ما عند المشتراط الكلية اربعة في اربعة الاحجاب

مع الكليتين منجان لمطالب اربعة بالمعروفة
وذلك من نواحيه كلالا بحاج الكلي

شكل شهو من وجهين الاول ان الشجرة

موقوفة على كليتي الكبرى وبالعكس لان الاصغر

من جملة الاقدار وحده ان الفضل موقوف

على الاحمال والحكم تخلف باختلاف الاوضاع

فلا اشكال وان قلنا وانما الجملة موجودة

وتفسير محمول من شمع مع ان الصغرى

نستدل به بل كما تكررت النسبة السلبية اثبت

وحكمه فيميل انهما موزونة البتة الجول يدل على

ذلك جعل النسبة السلبية مرآة للافراد في الكبرى

اقول وذلك ان يستدل من مبنائى

استعانك لموجبة الوجوه بروفى مثالي

اختلاف المقامين في الكيف وكيفية الكبرى

والا يلزم الاختلاف فيج الكليات ان سالبة كلية

والمتخلفان كما سالبة جزئية بخلاف او لعكس

الكبرى او الضعري ثم الترتيب ثم

الثالث ايجاب الضعري مع كلية

مع الموجبة الكلية او الكلية مع الموجبة الجزئية موجبة

جزئية ومع السالبة او الكلية مع الجزئية سالبة

مختلف او لعكس الضعري او الكبرى ثم الترتيب

ثم الترتيب او كمراد الى الثاني لعكسها وفي التفاضل

وان رجعا الى الاول فلها خاصية وهي ان ^{الطبيعي} ان

في بعض المقدمات ان احد الطرفين متصل ^{للموجبة}

والحيوية في انعكاس على غير طبيعي فالتأليف

الطبيعي بينهما يلم الا على احد هذين فليس من غير ما عنه

هذا وفي الرابع ايجابها مع الكلية الصغرى

او احتلا فها مع كلية احدهما والا لزم ^{خلاف} الا

ينج الموجبة الكلية مع الرابع والموجبة الحرة

عن السالبة الكلية والسالبان مع الموجبة

الكلية والسالبة مع الموجبة الحرة موجبة

جزئية ان لم يكن سلب الا فسالبة جزئية

الآتي واحد بخلف او بعكس الترتيب ثم النتيجة
او بعكس المتعديين او الصغرى او الكبرى

بحسب الجهة في المختلطات ففي الاول فعلية

على نذب الشج لما قد سلف فرب هو الامام
الى انتاج فممكنة لانها ممكنة مع الكبرى

وقوعها معها فلا يلزم من الوقوع محضها

النتيجة واجيب بارة بانه لا يلزم من ثبوت المكان

شي مع آخر مكان ثبوته مع الا ترى

الحائر

٤٠
التي تكون وقوع الصغرى رافعا لحدوث

الكبرى ومبينة ما فيه واخرى بمنع الترتيب

على تقدير الوقوع لان الحكم في الكبرى على ما هو

اوسط بالفعل في نفس الامر فتفكر والحق ان

اخر الامكان بالمعنى الاخر الفهمي والاطلاق

كذلك وام مساو للضرورة بالمعنى الاول فليعلم

النتيجة كالكبرى ان كانت من غير الوصفيات

والا فكما للصغرى محذوف عنها قيد الرجوع والضرورة

المختصة بطلبها فيد الوجود في الكبرى على
وام الصغرى او انعكاس سالبية الكبرى
الممكنة مع الضرورية او كبرى مشروطة ونحو
دائمة المكان هناك واعم واذا فكما الصغرى تحذف
عنها قيد الوجود والضرورة ونحوها في النسخ
ما في الاول النتيجة كالكبرى في غير الوصفيات
وفعل الصغرى ثم قد اختلفت دوائمه ونحوها اليها
راودهم الكبرى واحكام اختلاف الرابع
في المطر

والشرطي تتركيب من متعلمين او

متعلمين او حليته ومصلته او حليته ومنفصله ^{تصله}

ومنفصله ويعقد فيه الناس كاللاربعة والعمة ^{الاول}

والمطبوع منه اشتراك للمقدمين في خبر تمام و

شرائط النتائج وحال النجبة فيه كما في الحملات

فانما هي تلك ومنهين لا يثبت في الاقوال من و

(٢٢)

شكل منعو انه يصدق كلما كان الانسان خروا

كان عدوا وكلما كان عدوا من وجامع كذب

النتيجة وحده كما قيل منع كون الكبرية ^{الضرورية} متروكة

وإنما هي التناقضية ويجازي بان قوله ^{الكل} إذا كان

عددًا كان موجودًا ^{الضرورية} لأن الضرورية متيقنة

على الوجود وكذا كلها كان موجودًا ^{الضرورية} لأن الضرورية

كان زواجًا ^{الضرورية} منع برعكم كما سمع أقول لكن

تمنع الصغرى فإنا لا نسلم أن ^{الضرورية} دية ^{الضرورية} لاثنين

الفرد معلول الوجه دلان ^{الضرورية} استغاث ^{الضرورية} معللة

وإن تمنع الكبرى ^{الضرورية} بنا على أن العام لا يستلزم

الحاضر

لأن وجود الغير من جملة وجود الاثنين

لغيره من اتفاقته ولو لم يكن بينهما من ليدل على الما

لأن صدق النتيجة المفروض كنهها في هذا الجواب

فقال وأما الرئيس في الحل فبار على الأثر الضعيف

كأدبه أقول قولنا كلما لم يكن الاثنان بعدد الم

فروا يعبرق لزوية فان انتفاها العام يستلزم

انتفاها الخاص فتعكس لعكس النقيض الى تلك الصغر

وهو يستلزم ضعف مندرجات في الجواب مع كذا

التيه بناء على تجويز الاستلزام بين المتعاضدين
واقبالبحث في المبسوطات الاستثنائية
من مقدمات شرطية ووضعية او رفعه ولا بد
لونها موجبه لزميتها او عنادية ومن كلية الزمنية
والاستثنائية في المقصد سيج وضع المقدم وضع
التالي لان وجود الملزوم يستلزم لوجود اللازم
والعكس لجواز اعمية اللازم رفع التالي وضع المقدم
فان انتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم ولا
عكس

وحيث شك فيل عوارض وهو منع استلزام

الرفع الرفع لجواز استحالة انتفاء اللازم فادّعى

لم يبق اللزوم مع فلا يلزم انتفاء اللزوم أقول

ان اللزوم حقيقة اساع الانكسار في جميع

الاورقات فثبت للانكسار وهو وقت عدم نقاء

داخل في الجميع فثبت البتة يرجع الى منع اللزوم

وقد فرض وجوده مع زعم المنفصلة بين الوضع

الرفع كما نوه ايج والرفع الوضع كما نوه الخلو

والحقيقة ينتج النتائج الرابع والقبيل
موصول النتائج اذ ومفصولها اقيسته ومفصولها
وهو ما يقصد فيه اثبات المطلوب بابطال نقيضه
ومرجعه الى افتراضه واستثنائى الاستقراء محبة
يستدل فيها من حكم الاكثر على الكل كما يقول
كل حيوان يحرك فكه الا اسفل عند المضغ بيان
الانسان والفرس والبقرة والغنم الى غير
ذلك مما سواه كذلك في غير انما يفيد الظن بجواز
التخلف

الخطف كما قيل في التماسح ولا يجب عار الحصر

كما ذهب إليه سيرة وساعة والا افادوا بحزم والكتاب

ادعائياً نعم يجب عار الاكثر ان السطن تابع

للام الاغلب لذلك بقي حكم في غير التماسح كذا

ومنها شك في موافقه اذا فرض السن ثلثة اثنان

مسألة ان يواحد كانه لكن لم يكون معلماً باعيانهم

لكل من مراة منطلقون الاسلام بما رعى فائدة

الاغلبة وكلما نبت باسلام اثنين منهم على اثنين

بغت كبر الباقي بناء على الفرض ونظن

يستلزم النطق باللازم فبغير ان يكون

الكفر ذلك لما ثبت اولاً وحده ان المعلوم اذا كان

امر ين فلا بد في استلزام طنه النطق باللازم

ان نطق بان كلهما متحقق لان نطق بكل واحد

واحد بانفراوه والثاني لا يستلزم الا قول

والتحقق فيما نحن فيه هو الثاني فلا محذور فتفكر

اقول بر وعليه ان وجوب الثالث لازم لوجوب الاول

٨٨
فلا بد من استحقاق كالتباني فان قلت المتحقق من التثا

بالبين اعلم ان اشارة بان لا حظ واحد واحد

والمستلزم هو لا حظ الاتحاد معا قلت ملزوم

البقين هو اليقين بالتثالث مطلقا فكلما يقتضيه

ملزوم الا ان يقال لانفاذه في صورة ملزوم

البقين لعدم الموجب للاشارة بل انما النفاذ

٨٩
بالاعتبار واما نحن فبفيه مخلاف ذلك فتأمل

والتفصيل يستدل بحري على حري لا مرشنة ك

ونقصها سيمونها قليلًا والاول اصلها

فرعها والمستتر على ما منه والاضافة المليون

والعمدة الدوران ويعبر عنه بالطرد والعكس

وهو الاقتران وجودا بعد ما قالوا الدوران

كون المدارعة للدايرة والترويض بالسياسة

وموسج الاوصاف والبطال بعضها المنع من الباء

وهو بقية الطرق التفصيل في اصول الفقه الصائفة

المس الاول للبرهان وهو القياس العقلي المقدمات

(٨٦)
وهي اوثق من ان نقل قد يفيد القطع

فهم النظر اليه كسركه لك واليقين هو الا^{تقار}

الجازم المطابق الثابت واصولها الاوليات

وهي ما يجرم العقل فيها بمراد تصور الطرفين بها

اول نظرها وتفاوت جلال رضاء وديته البديهي

كعلم العالم بها وهو الحق والقطرات وهي ما يجرم

(٨٧)
الرب اسطة لا تعيب عن الزمن وسبب قضاي

قياساتها معها المشاهدات اما بحسن ظاهرها

الحيات او بحس باطن وهي الوحشيات

ومنها الوحشيات في المحرسات والحيات

مفوضا لا بالاشارة والحق ان الحس لا يفيد

كلما جرى والمكزون لا فائدة ثم عمى والحيات

وسمع المبادى المرتبة دفعة ولا يكى المشاهدة

فضلا عن تكرارها كما قيل فان المبادى العقلية

قد يكون محدسية والتجربات ولا بد من تكرار

قبل تحصيل الخزنم وقد لا يعجزهم في كونها

(١٨)
في القنبيات كالحسيات والمزاجات

وصحى اخبار جماعة يستحيل العقل توطؤهم على

الكذب بعين العبد وليس كبر طبع النظار البطة

مبلغ نفيد اليقين نغم يرب الاصل الى الحسن

ومساوات الطرف لنا وسط ومنه الملائمة

لا يهضم حجة على الغير الا بعد المنازعة وحصر المقاطع

(١٩)
بعضهم الدسائس والآيات ووجه عالم الوسط

اكان عدل للحكم في الواقع فما البرهان بلح وال

فأبى سوار كان معلولاً وتسمى دليلاً وداو
الاسند لال لوجر والمعلول شبي علي بن
علاء ما نقول لنا كل جسم مولف وكل مولف مؤلف
لمن وهو الحق فان المتغير في برهان اللام علة
الاوسط ثبوت الاكبر للاصغر والثبوت في
نفسه وتمامون فغير متناهي وهو الشيخ
قريب الى ان العلم الحقيقي بما له سبب لا يحصل
الا من جهة السبب باليسر سبب ان يكون
مستأنه

بما يخصه واما لو سأل عن بيانه بوجه تقضي وبل

علايقه وقصر برهان الان وحده محل مراده

ان العلوم الكلية ومو اليقين الما اعم اياه

ان يكون ببيان جهة السبب وبيانها فاعلم

تخبر به جاز ان تكون العلومة بالضرورة او

بالبرهان غير الالم فتأمل الثاني الجدل والموقف

(٤٩)

مشهورات المعلوم بها لظايق الاراداما

الحكمة عامتغله او خمسة او العفالات خلقية

أو من أحيته صابرة كاحت أو كاذبة ومن هنا قيل
والمعادات دخل في الاعتقادات ولكل قسم

مخصوصات وربما كانت بالاديات وأفرقت

التجريد أو من سمات من كسبم القنعية ان الامر لوجوب

والمفرض الزام المحض أو حفظ المرامي الثالث الحجة

أو هو المؤلف من الأقوال لا خوفه ممن يحسن

الفن فيه كاللشار واليكما ومنه والمساخرات

الانبياء عليهم السلام منرافة غلطه او من المطوناهة
الى

الى مجيئهم بها كب الزمان ويحل فيها التجريبات

والمجربات والمتواترات الغير لو اصله والحق لجزء

والعرض تحصيل احكام ناقصة او حارة من محاش

او المعاد كما لفعل الغطاء الرابع الشعرو هو المؤلف

من المخيلات وهي لقضايا يحل بها فياثر النفس

وضاد لسببها فبنا الطوع للقييل من بقصه ليقى سما اذا

كان على وزن لطيف والث ليعوت طيب والعرض

المحل النفس بالترغيب والترهيب وهو كالنخبة

الخاصة وهو المؤلف من
كل موجودات رايه والنفس مشيخه
ربا لم يميز عنه با من الاوليات ولولا دفع
حكم او هم بقي الاتباس والما ومن المشبهات
بالصادقة صورة او معنى كاخذ الحارجيات مكان
الانبيات وبالعكس والعرض منه لغلط الحكم
والمنعاطة ان قابل الحكي الى نشاغي بنهاولف
من الكراج والمرجوح مرجوح فته بر خانت
عصا

٥٩
في المسائل والنبأدي من الوسائل

مدى جعل الانسان من انتم

المخلوقات والصدقة على سيدنا محمد و

على آله الطهاره واصحابه الاخيار

قدمت هذه الكتاب

للعون ملك

الوفا

حقه تيسر بالحقير لسه نسلمكم بحسن بحريه
فت



